الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

ⵓⵖⵎⵉⵔⵢⴰ ⵜⴰⵣⵣⴰⵢⵔⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵎⵓⵍⵓⴷ ⵎⵎⴻⵔⵉ ⵜⵉⵣⵉ ⵡⵣⵓ

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉⵔⵉⵏ

جامعة مولود معمري، تيزي-وزو

كليّة الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربية وآدابها

الدّفعة: 2020/2019

UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU
FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES
DEPARTEMENT DE LANGUE ET LITTERATURE ARABES

مذكرة ماستر

الميدان: لغة وأدب عربي

الشّعبة: دراسات لغوية

التّخصّص: لسانيات تطبيقية

نظريّة العامل في النّحو العربي

لدى النّحاة القدامى والمحدثين

إعداد الطّالبة: حكيمة خيار	المشرفة: د/ الجوهر مودر

لجنة المناقشة

د. مسعودة سليماني، أ. محاضرة أ	جامعة تيزي-وزو	رئيسة
د. الجوهر مودر، أ. محاضرة أ	جامعة تيزي-وزو	مشرفة
أ. فريدة بن فضة، أستاذ محاضرة أ	جامعة تيزي-وزو	مناقشة

السّنة الجامعيّة: 2019/ 2020

مخبر توطين الماستر: مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر.

شكـــــــر وعرفـــــــان

الحمد لله الذي بفضله تتمّ النعم، حمدا كثيرا مباركا فيه، ربّ لا نحصي ثناء عليك كما أثنيته على نفسك والصّلاة والسّلام على نبيّك خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السّلام.

أمّا بعد:

لا يفوتني أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتي الكريمة والمشرفة عليّ *مودر الجوهر* التي ساندتني في البحث وكانت خير عون طول السنوات الدّراسيّة فأفادتني بنصائحها وتوجيهاتها. وإلى كلّ أساتذة قسم اللغة العربيّة وآدابها بكليّة الآداب واللغات بجامعة مولود معمري تيزي وزو، دون أن أنسى أعوان المكتبة.

-تيزي وزو: 2121/01/31

الإهـــــــداء

أقف عاجزة عن ترجمة الأحاسيس التي في صدري إليكما يا من رويتموني بماء الحياة السعيدة وزرعتما في قلبي الطموح والإرادة والعزيمة.

إلى من كان قدوتي ومرشدي في الحياة، إلى من زرع في قلبي الخير أساسا ومنحني قلما وورقة لأكتب أوّل مرّة أبي العزيز "حسين".

إلى أغلى هديّة وهبني الله إيّاها، إلى الشمعة التي أذابت نفسها لأجلي أطال الله عمرها ومنحها الصحّة والعافية أمّي الحنونة "صليحة".

إلى أفضل أخت وهبني الله إيّاها والتي تقاسمت معي حلاوة الحياة ومرّها ورميت في صدرها أثقل الأعباء "ليندة".

إلى أخي الغالي الذي لم تلده أمي وكان أجمل وأحلى حكاية دخلت بيتنا "سامي" زوج أختي.

إلى كلّ من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم ورقتي أهدي ثمرة جهدي.

لقد قامت اللّغة العربيّة بدورها المنوّط بها في نقل أحاسيس العرب وأفكارهم، وحققت التّفاهم فيما بينهم، واستمرّ الأمر على هذا النّحو ردحا من الزّمن، حيث برع العرب في لغتهم وتفنّنوا في تراكيبها، ومعانيها، وكانوا يفخرون بها، حيث كانت حضارتهم في لغتهم وفنون القول لديهم، وكانت اللّغة العربيّة أقدر اللّغات تعبيرا عن المعاني[1].

و كما نعلم أنّ اللّغة العربيّة أرقى اللّغات السّامية بلاغة وجودة لما فيها من حسن التّنميق وبداعة التّعبير، ولقد وجد العرب أنّ التمسّك بلغتهم والذّود عنها مفخرة لهم فضلا عن باقي اللّغات وسموّا على باقي الأمم الأخرى في التّباري بالشّعر، فلمّا جاء الإسلام نطق العربيّ ولهج بها في مواسم الحجّ والأسواق المعروفة آنذاك كسوق **عكاظ** وسوق **المربد**، كما نطقت بها الوفود السّياسيّة في الأحلاف وهول بها الكهنة والعرّافون، وترنّم بها الشعراء في أشعارهم، وكانت العربيّة عندهم تراثا مفضّلا، وهذا ما يدلّ على عمق وأصالة هذه اللّغة ضاربة بجذورها في حضارتها العريقة، هذه اللّغة العربيّة قبل الإسلام.

و إنّ أمّة كان الشّعر ديوانها وسجلا لها، ليس ممّا يصدق أنّها لم تكن ذات حظّ وقلم قديمين قدم لغتها، هذه اللّغة التي لا شكّ أنّها مرّت بأطوار لا نعرفها واكتملت في لهجة قريش التي نزل بها القرآن الكريم، فنطق العرب هذه اللّغة على سليقتهم دون معرفتهم بقواعد النّحو العربي، واتّفق الباحثون أنّ العرب لم تكن لهم معرفة بعلم النّحو وقواعده التي لم توضع بعد[2] قبل نزول التّشريع الإسلامي، فلم ترد أيّة إشارة إلى ظهور مثل هذا المصطلح قبل الآونة، فهم كانوا ينطقون لغتهم، وينظّمون أشعارهم على الفطرة والسّليقة دون معرفتهم لتلك القوالب النّحويّة التي تقنّن هذه اللّغة، فبظهور هذا الدّين الجديد واتّساع رقعة الدّولة الإسلاميّة تسارعت الأعاجم والموالي، إلى تعلّم لغته وشعائره وفرائضه، وهذا الاختلاط بين الأعراب والأعاجم أدّى إلى التّأثير والتأثر، فالأعجمي كان أسيرا لبعض عاداته وتقاليده اللّغويّة

[1]– عبد الله أحمد جاد الكريم: المعنى و النّحو، ط1، القاهرة:2002، مكتبة الآداب، ص18.

[2]– صالح بلعيد: الصّرف و النّحو، دراسة وصفيّة في مفردات برنامج السّنة الأولى جامعيّة–أقسام الأدب العربي، دط، الجزائر:2003، دار هومة للطّباعة و النّشر، ص7.

والنّطقيّة، من تثنية وجمع وإفراد وتأنيث وتذكير رغم حبّ تطلّعه على قواعد اللّغة العربيّة، بالمقابل أيضا فالعربيّ كاد أن يفقد بعض مقوّماته وخصوصيّات لغته العربيّة، وذلك ما حدث لأبناء الأمراء والأثرياء من خلال تربية المربّيات الأعجميّات لهم، ممّا سيؤدّي –حتما- إلى تغيير في المعنى، وهذا ما حرّك همم أولي الأمر في الدّولة الإسلاميّة وآثار تخوفهم وحفزهم على السّعي لإصلاح هذا الحال المتعلّق بتلاوة القرآن والبحث عن سبيل لعلاج هذا الدّاء أو المرض، وقد أدّت هذه البواعث إلى وضع أسس لاستعادة النّطق السّليم ووقاية اللّسان من اللّحن وصيانته من الزّلل، فتشاور أولوا الأمر من العارفين بلغة العرب وشعائرهم لحلّ هذه القضيّة المهدّدة للغتهم وقوميتهم بالدّرجة الأولى.

بيد أنّ النّحو كسائر العلوم نشأ تنشئة ضعيفة، ثمّ أخذ يتّجه إلى النّمو والقوّة والاستكمال، بخطى وئيدة أو سريعة، على حسب ما يحيط بها، من ظروف وشؤون، ثمّ يتناولها الزّمان بأحداثه، فيدفعها إلى التقدّم والنمو، والشكل بما يلائم البيئة فتظلّ الحاجة إليها شديدة والرّغبة إليها قويّة، وقد يعوقها ويحول بينها وبين التطوّر ويضعف الميل إليها، وتفتر الرّغبة فيها، وقد يشترط في مقاومتها فيرمي بها إلى الوراء، وتصبح في عداد المهملات أو تكاد.

و قد خضع النّحو العربي لهذا النّاموس الطّبيعي، فورد في القرن الأوّل ضعيفا وحيا وئيدا وئيدا في أوّل القرن الثاني وشبّ بالرّغم من شوائب -خالطته- وبلغ الفتو آخر ذلك القرن وسنوات من الثالث، فلمع من أئمّته نجوم زاهرة[1].

فقد تعدّدت الرّوايات على الإرهاصات والبوادر الأولى في نشأة النّحو، فمنها من يردّها إلى **"عليّ بن أبي طالب"** -كرّم الله وجهه- مستندين في ذلك إلى صحيفة منسوبة إليه، ويذهب آخرون إلى أنّ **"أبا الأسود الدّؤلي"** أوّل من وضع النّحو، وذهبت طائفة ثالثة إلى أنّ **"عبد الله بن إسحاق الخضرمي"** الواضع الحقيقي لقواعد النّحو العربي.

[1] – كريم ناصع الخالدي: أصالة النّحو العربي، ط1، عمّان: 2005، دار صفاء للنشر و التوزيع، ص26.

أمّا عن تأثر النّحو العربي في نشأته فيبدو أنّ النّحو السرياني له وقعه في ذلك، ولعلّ أقوى الذّاهبين لهذا الرّأي **"حسين عون"** مستندا إلى أنّ أبا الأسود الدّؤلي قد أخذ بيئة العراق موطنا، وكان بها واليا إداريا، وفيها عالما لغويا، وزعيما دينيّا، ونحن نعلم أنّ هذه البيئة كانت قبل الفتح العربي، وبعده مغزوّة باللّغة السريانيّة وبالمعارف السّريانيّة والعلماء السّريانيّين، وقد تعرّضت اللّغة العربيّة بعد اتّساع الفتوحات الإسلاميّة إلى الأزمة التي تعرّضت لها اللّغة السريانيّة من خلال القرنين الرّابع والخامس بعد الميلاد، بظهور لغات أخرى في ميدان الحديث والكتابة.

و انتشار اللّحن بين النّاطقين والخوف من أن يمتدّ اللّحن إلى نصوص الكتاب المقدّس، هذه من مظاهر الأزمة التي مرّت بها اللّغة السريانيّة كما مرّت بها اللّغة العربيّة، وقد كان من نتائج هذه الأزمة عند السّريان أن فكّروا في وضع ضوابط شكل لكتابهم المقدّس، ولم تكن هذه الضّوابط سوى طريقة النّقط التي استعملها"أبو الأسود" في تشكيل القرآن، إذا فالمقدّمات متشابهة والظّروف متشابهة، والنّتائج متشابهة أيضا، وكلا العملين قد حدثا في بيئة واحدة، ومنهم من قال أنّ النّحو العربي قد تأثر -منذ مراحله الأولى- بمؤثرات إغريقيّة بل إنّ منهم من قال أنّه نقل عن اليونان إلى بلاد العرب، ولم يكتف هؤلاء بتقرير هذه الحقيقة وحدها بل يتجاوز ذلك إلى عناصر بعينها، والقضايا النّحويّة تأثرت بمؤثرات يونانيّة ومن ذلك تقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة: **(الاسم، الفعل، الحرف)**[1].

فإنّ الحقائق الموضوعيّة تكشف عن امتداد هذا التّقسيم إلى أصل ميتافيزيقي وهو التّقسيم الأفلاطوني للموجودات، فإنّ **"أفلاطون"** في مجال بحثه -لمشكلة الوجود والعدم- قسّم الموجودات إلى ذوات وأحداث وجعل اصطلاح الأحداث ينصبّ على الأفعال التي تقع في زمن خاص، وقد قسّم **"أفلاطون"** في لغته الإغريقيّة الألفاظ على أساس دلالتها على هذه الموجدات، فقال بأنّ الكلمة قسمان: **اسم** وهو ما يدلّ على ذات و**فعل** وهو ما يدلّ على حدث

[1] – علي أبو المكارم: المدخل إلى دراسة النّحو العربي، دط، القاهرة:2007، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، ص68.

ومن هذا الوجه يتّضح أنّ النحّاة قد اعتمدوا على الأساس الذي ينهض عليه تقسيم أفلاطون للموجودات وهو الدّلالة، وجعلوه أساس تقسيمهم للكلمة إلى أنواعها الثلاث.

و تظلّ دعوى هذا التّأثير مجرّد فرضيّات ليست لها من الأدلّة والبراهين ما يقنعها، إذ أنّ لكلّ بيئة لغتها ولكلّ لغة قواعدها وقوانينها تضبط مستوياتها المتكاملة على نحو ما، فالنّحو شأنه شأن بقيّة علوم اللّغة لا يمكن أن ينشأ بناء على الطّموحات الشّخصيّة للتميّز أو التفوّق مهما كانت قدرته العقليّة، ومهما بلغ حماسه وتوجّهه، وخبرته فالطّابع الاجتماعي صدى بالغ في نشأة أيّ علم لتلبية احتياجات اجتماعيّة داخل بيئة ما، وهكذا نما النّحو العربي ونضج واكتملت أبوابه، وقد كان مركز النّشاط العلمي في مدينتي البصرة والكوفة ومن أبرز أعلامها عبد الله بن أبي إسحاق، الخليل بن أحمد، وأبي زيد، وسيبويه، والكسائي، واتجهت كلّ من المدرستين وجهة خاصّة في أساليب البحث النّحوي وطرق الاستنباط ونشأ عن هذا أن أصبح لكلّ منها مذهبا خاصّا، وتباعدت بينهما مسافة الخلاف في كثير من المسائل، وتعدّ مدرسة البصرة أسبق مدن العراق اشتغالا بالنّحو، حيث احتضنت النّحو زهاء قرن من الزّمان قبل اشتغال الكوفة به، فالبصرة هي التي شادت صرح النّحو، ورفعت أركانه، بينما كانت الكوفة مشغولة بقراءات الذكر الحكيم، ورواية الشّعر والأخبار ومن ذلك قول **"ابن سلام" :"و كان لأهل البصرة في العربيّة قدمه، وبالنّحو ولغات العرب والغريب عناية"** [1]، لكن مهما كان، فقد اتّفقت الآراء على أنّ اشتراك كلا المدرستين البصريّة والكوفيّة في النّهوض بالدّرس النّحوي، منذ عهد **الخليل بن أحمد** و**أبي جعفر الرّؤاسي**، إلى أن اكتملت بالشّكل الذي وصل إلينا.

[1] – عبد العزيز عتيق: المدخل إلى علم النّحو و الصّرف، ط02، بيروت:1974، دار النهضة العربيّة للطّباعة و النّشر، ص137.

مقدّمة:

إنّ لغتنا العربيّة بحر في أحشائه درر كامنة، و إنّ الأمّة العربيّة كغيرها من الأمم كانت سبّاقة في الاحتفاء بلغتها بالدّراسة و التّحليل فأوجدت علوما: كالصّرف و النّحو و البلاغة و الدّلالة، غير أنّنا نجد بعضها كالدّلالة و الصّوت مبثوثة في ثنايا العلوم الأخرى، لأنّ اللّغويّين آنذاك كانوا يسعون إلى جمع اللّغة و المحافظة عليها، و ذلك بوضع قواعدها و المحافظة على القرآن الكريم من اللّحن، و لا شكّ في أنّ أبرز العلوم التي اعتمدوها علم النّحو الذي نحن بصدد معالجة إحدى موضوعاته بالدّراسة و التّحليل، المتمثّل في قضيّة **العامل النّحوي** النّابع من قضيّة **التّأثير و التّأثّر** و تآلف وحدات التّركيب حتّى يتكوّن ما يسمّى بالجملة التي توظّف بعض وحداتها للتّأثير في الأخرى، فيكون المؤثّر **عاملا** و المتأثّر **معمولا**، و من هنا تشكّلت نظريّة العامل في الدّرس النّحوي، إذ يكاد أن يتّفق علماء العربيّة على حقيقة أمر العوامل النّحويّة، و أثرها في النّصب، و الرّفع، و الجرّ، و الجزم، حيث تعدّ هذه النّظريّة من أهمّ الأسس التي اعتمدها علماء أصول النّحو في بناء القاعدة النّحويّة، ففيما تتجلّى هذه النّظريّة ؟ و ما أهمّ الآراء المؤيّدة و المعارضة لها قديما و حديثا، و ما هي الدّوافع لنشأة هذه النّظريّة ؟

و السّبب الذي دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع هو أنّ دارس النّحو المتمكّن لابدّ أن يكون مطّلعا على أصول و قضايا هذه النّظريّة، إضافة إلى ذلك فميدان النّحو العربي ميدان شيّق و رحب يعود بالفائدة على ممارسيه، إذ يجمع بين الجانب النّظري و التّطبيقي.

لذلك ارتأينا أن نتتبّع في إنجاز هذا البحث الخطوات التّالية:

أوّلا: **مدخل:** تناولنا فيه باختصار نشأة النّحو العربي منذ أبي الأسود الدّؤلي إلى يومنا.

أمّا **الفصل الأوّل:** فكان موسوما بالمدرستين البصريّة و الكوفيّة و نظريّة العامل، توقّفنا عند مفهوم العامل و المعمول النّحوي لغة و اصطلاحا، ثمّ فصلنا في كلّ ركن على حدة، و ختمنا الفصل بذكر نظرية العامل عند نحاة البصرة و الكوفة.

ثمّ **الفصل الثّاني:** فقد تناولنا فيه نظرية العامل لدى النحاة المتأخرين و المحدثين، و من بين رأي النحاة المتأخرين في نظريّة العامل تطرقنا إلى رأي ابن مضاء القرطبي، ثم انتقلنا إلى رأي المحدثين في نظرية العامل بدء بالخليل بن أحمد الفراهيدي، مرورا بسيبويه حتّى بلغنا الكسائي و الفراء، فهؤلاء يعدّون أبرز أقطاب و أعلام النّحو البصري و الكوفي.

ثمّ ختمنا بمحاولة نقديّة لنظريّة العامل بالتأسيس لعمل نحوي على ضوء نظر نقدي.

و في الأخير ختمنا بحثنا بخاتمة شملت أهمّ ما توصّلنا إليه من نتائج لهذا البحث بتقديم رؤية عن نظريّة العامل ...

أمّا عن المنهج المتّبع في دراستنا هذه فقد فرضت علينا طبيعة الموضوع اتّباع المنهج التّاريخي و الوصفي.

و من أهمّ المصادر و المراجع المعتمدة **"الكتاب"** لسيبويه و **"الردّ على النحاة"** لابن مضاء القرطبي، و **"المدخل إلى دراسة النّحو العربي"** لعليّ أبو المكارم، و كذا **"المدارس النّحويّة"** لشوقي ضيف.

تمهيد:

ارتبط علم النّحو بالقرآن الكريم منذ تأسيسه، وكان في العراق، وبخاصة في البصرة، هذه النشأة لم تكن وليدة الصّدفة، وإنّما نشأت بعدّة عوامل، تتمثل في اختلاط العرب مع العجم في العراق بعد الفتح الإسلامي، إذ تفشى اللّحن، وكذلك شغف الموالي لمعرفة وسائل تعلّم العربيّة، والدّين الإسلامي، فضلا عن ما عرفت به العراق من خبرتها في ميدان العلوم، والتّأليف، وكان شيوع اللّحن، وتعدّد مظاهره إمّا في الإعراب أو في بنية الكلمة صوتا أو حرفا، أو فساد الملكة اللّغويّة بالاختلاط، أمّا عن واضع النّحو فعلى الرّغم من اختلاف الرّوايات إلاّ أنّ أغلبها ينسبها إلى أبي الأسود الدّؤلي الذي قدّم جهودا لا يستهان بها في ميدان النّحو، حيث وضع نقاط الإعراب كما وضع أبوابا في النّحو مع تلامذته، وعلماء آخرين، كلّ هذه الجهود كانت دافعا لنشأة نظريّة العامل، وبخاصة بعد الذي ذكره أبو الأسود، إذ نخلص إلى أنّ نظريّة العامل تعدّ الحجر الأساس الذي ارتكز عليه النّحو العربي لما أضافته من آراء، وتعليلات، إضافة إلى إيضاح القواعد الأساسيّة للّغة العربيّة لتصبح بذلك نظريّة العامل دستورا يتبعه النحّاة.

المبحث الأول: نظرية العامل (الأسس والإجراء):

تعريف العامل:

أ- **لغة:** جاء في لسان العرب أنّ العامل هو الذي يتولّى أمور الرّجل في ماله، وملكه و

عمله، ومنه قيل: لمن يستخرج الزّكاة عاملا[1].

و وردت عدّة معان لكلمة **العامل** في المعجم **الوسيط** فالعامل من يعمل مهنة أو صنعة، والذي يتولّى أمور الرّجل في ماله، وعمله، والذي يأخذ الزّكاة من أربابها، وجمع عمال عملة،

[1] – أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، تح:عبد الله العلالي، دط، بيروت: دس، دار صابر ، مج10، ص283.

ومن الرّمح: أعلاه ممّا يلي السنان بقليل[1]، وجاء في **محيط المحيط** أنّ العامل: اسم فاعل جمع عمال، وعاملون، وعملة.

و العامل عند أرباب السّياسة: الرّئيس، والوالي، ومن تولّى إيالة، وعند أهل لبنان من تولّى مقاطعة، وهو دون المدير، وفوق شيخ الصّلح، وحرفته **(العمالة)**، وما تولاّه العامل عاملية، وعمل[2].

من خلال هذه التّعريفات نصل إلى أنّ العامل هو المتحكّم في حركة معموله أو هو الذي يجلب الأثر فيه، وقد ارتبط عند المحدثين بظاهرة الإعراب التي تعتبر الحركات الإعرابيّة دليلا على عمل العامل.

ب- اصطلاحا:

العامل عند النحاة: هو ما وجب آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، مثل "**قام**" في قولنا: "**قام الطفل**"[3]، أي بمعنى ما يحدث الرّفع أو النّصب أو الخفض أو الجزم فيما يليه، فلا بدّ لكلّ كلمة ترفع أو تنصب أو تجزم من عامل يعمل فيها ذلك.

و قيل أنّ للفظ قوّة في إحداث التّغيير في اللّفظ المجاور، وهذا التغيير يقوم على إدراك الظواهر اللّغويّة، لتغيير المؤثر، والأحكام، كتأثير الفعل في الفاعل على سبيل المثال، والمبتدأ في الخبر من وجهة نظر الكوفيين، وكلّ هذا حسب خصائص لغات البشر، فبالنسبة للعربيّة يحصل هذا بقوّة، حيث يؤثر لفظ في لفظ آخر، ويلعب فيها الموضع، ومكان العمل، وللفظ

[1] -إبراهيم مصطفى و آخرون: المعجم السيط، ط2، اسطنبول -تركيا- القاهرة: 1972، المكتبة الإسلاميّة للطّباعة و النّشر و التّوزيع، ج1، ص628.

[2] - بطرس البستاني: محيط المحيط -قاموس مطوّل للّغة العربيّة، دط، بيروت: 1979، مكتبة لبنان، ناشرون، ص633.

[3] - عزيزة نوال بابتي: المعجم المفضّل في النّحو العربي، ط2، بيروت-لبنان: 2004، دار الكتب العلميّة، مج2، باب العين، ص624.

المؤثر دورا مهما، فالعامل إذا هو المؤثر في غيره أي أنّه المؤثر في رفع الكلمة أو جرّها أو نصبها أو جزمه[1].

أمّا في **معجم مصطلحات النّحو، والصّرف، والعروض، والقافية:** فجاء فيه العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، والعامل نوعان: "**عامل لفظي، وعامل معنوي**" كما يرد في تعريف آخر **للعامل:** بأنّه تحرّي الحركات في أواخر الكلمة المعربة، يتمّ بتغيير ما يسبقها، ويسمّى ذلك **عاملا،** والكلمة المؤثر فيها **معمولا**[2].

و يتجسّد ذلك بالحديث عن النّواسخ، وعملها فيما بعد –مثلا– الاسم الذي يأتي بعد "كان" مرفوعا، وتتغيّر حالة إعرابه إذا ما استبدلنا "كان" بـ "إنّ".

من الواضح أنّ النّحويّين يقرّون أنّ علامات الإعراب أو الحركات إنّما هي ثمرة تأثير عوامل لفظيّة كانت أو معنويّة تسبق الكلمات المعربة[3] فالفاعل إذا رفع أو المفعول به إذا نصب أو المضاف إليه إذا جرّ لا يكون ذلك إلاّ بسبب من أسباب ذلك العامل.

و يمكن إجمال هذه التّعاريف في قول ابن جنّي: "**إنّ العمل إنّما للعامل، ألا ترى أنّك إذا قلت: قامَ بكرٌ، رأيتُ بكرًا، ومررتُ ببكر**" فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب، لاختلاف العامل، وعلى هذا فما يحدث السّكون، والحركة هو العامل، وهو الأصل الذي ناد به النحّاة[4].

إنّ هذه التعريفات تصبّ في مصبّ واحد، فجوهرها هو التركيز على ذلك الأثر الإعرابي الذي يخلفه العامل في المعمول. وتتمحور نظريّة العامل في النّحو العربي على أركان عدّة، وأهمّها:

---

[1]– صالح بلعيد: في أصول النّحو العربي، ص69.

[2] – بكري عبد الكريم: أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي، ط1، القاهرة: 1999، دار الكتاب الحديث، ص127.

[3] – صاحب أبو جناح: دراسات في نظريّة النّحو العربي و تطبيقاتها، ط1، عمان الأردن: 1998، دار الفكر للطّباعة والنشر و التّوزيع، ص26.

[4] – إبراهيم عبود السامرائي: ابن جنّي النّحوي، ط01، عمان–الأردن:2006، دار عمار للنشر و التوزيع ، ص193.

1- **العامل:** وقد سبق لنا أن تناولنا تعريفه اللّغوي، والاصطلاحي.

2- **المعمول:**

أ- **لغة:** هو اسم مفعول، وعند المولّدين يعمل أقراصا من السّميد، والسّمن، والسكّر، والقطعة منه معمولة، والمعمول من الشراب ما فيه اللّبن، والعسل، و**اليعملة:** النّاقة النّجيبة المعتملة المطبوعة على العمل، والجمل يعمل، ولا يوصف بهما، إنّما هما اسمان، والياء فيها زائدة **يعملات**، ويعامل، و**يوم يعملة:** من أيّام حروب العرب[1]، والمعمول المتأثر بالعامل، ويرد أيضا في **معجم المفصل في النّحو العربي:** أنّ المعمول في اللّغة بمعنى اسم مفعول من عمل **فعل**، وعمل في الشيء أحدث فيه أثرا.

ب- **اصطلاحا:** ورد في **معجم المفصل في النّحو العربي** أنّ المعمول هو الاسم الذي يخضع في إعرابه للعامل الذي سبقه، فتظهر عليه علامات الإعراب من رفع، ونصب، وجر بحسب تأثير العامل مثل قول الشاعر قيس بن الملوح: (من بحر الطويل)

وقدْ يَجمَعُ اللهُ الشتيتين بَعدمَا يَظنّان كُلَّ الظنّ أنْ لاَ تلاقيَا

الله: اسم مرفوع لأنّه فاعل للفعل يجمع، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره.

الشتيتين: مفعول به منصوب بالياء لأنّه مثنى، واتّصل آخره بالنّون المكسورة.

كلّ: مفعول مطلق للعامل "يظنّان" منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

الظنّ: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاّهرة على آخره، فكلمة "كلّ" هي عاملة بالنسبة لما بعدها، ومعمول بالنسبة لما قبلها[2] فالمعمول إذا يمكن أن يكون عاملا، ومعمولا.

و يعرّف أيضا المعمول بأنّه: ما يتغيّر آخره بنصب أو رفع أو جزم بتأثير العامل فيه، والمعمولات هي الأشياء، والفعل المضارع[3]، ونجد أنّ المعمول هو ما وُجد فيه أثر العامل

[1] – بطرس البستاني: محيط المحيط، قاموس مطوّل للّغة العربيّة، ص634.

[2] – عزيزة نوال بابتي: المعجم المفصّل في النّحو العربي، ص130-131.

[3] – الشيخ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، ط30، المكتبة العصريّة 1415-1994، ص580

لفظا أو تقديرا أو ممثلا[1]، فكلّ هذه التعريفات تجمع على أنّ المعمول هو المتأثر الذي يحدثه العامل، وهو نوعان: **معمول بالأصالة، ومعمول بالتبعيّة.**

1- معمول بالأصالة: يراد به ما يؤثر في العامل مباشرة، كالفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسم الفعل الناقص، وخبره، واسم كان، وأخواتها، والمفاعيل، والحال، والضمير، والمستثنى، والمضاف إليه، والفعل، والمضارع، والمبتدأ يكون عاملا، لرفعه الخبر، ويكون معمولا لتجرّده من العوامل اللّفظيّة. ومثال عن رفع المبتدأ الخبر قول أبي تمّام (من بحر البسيط):

السَّيفُ أَصْدقُ إنبَاءً مِنَ الكُتبِ فِي حَدِّهِ الحَدُّ بَينَ الجدِّ، واللّعِب

السّيف: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره.

أصدق: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره للعامل السّيف كما أنّ كلمة السّيف معمولة لتجرّدها من العوامل اللّفظيّة أي أنّها معمولة بعامل معنوي، وهو الابتداء.

فالابتداء هو الذي يرفعه، والمضاف يكون عاملا بجرّه المضاف إليه، ويكون معمولا لأنّه يكون مرفوعا، ومنصوبا، ومجرورا حسب العوامل الداخلة عليه، والمضارع، وشبهه ما عدا اسم الفعل فيما يليها معمولا لما بينهما من العوامل[2].

2- المعمول بالتبعيّة: وهو ما يؤثر فيه العامل عن طريق المتبوع، ويشمل التوابع الأصليّة الأربعة، والتابع للفعل المجزوم، والعامل في هذه الألفاظ هو العامل في المتبوع كقوله تعالى: "**ذلك الكتابُ**"[3]، ف**الكتابُ** بدل من "**ذا**" مرفوع على رأي بعض النحّاة، وكقوله

[1] – السيّد أحمد الهاشمي: القواعد الأساسيّة للّغة العربيّة حسب منهج من الألفيّة لابن مالك وخلاصة السّراج، لابن عقيل وابن هشام، ط1، دمشق سوريا: 2008، مؤسسة الرسالة، ناشرون، ص55.

[2] – الشيخ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، ص581.

[3] –سورة البقرة: الآية رقم 01.

تعالى: "**كلاّ سيعلمون ثمّ كلاّ سيعلمون**"[1]، ف "**كلاّ سيعلمون**" الثانية توكيد لفظي للأولى، وقوله تعالى: "**فإذا نفخ في الصّور نفخة واحدة**"[2]، **فواحدة** نعت "نفخة" منصوب.

3- العمل: ويسمّى الإعراب أيضا، وهو الأثر الحاصل بتأثير العامل من رفع، ونصب

و خفض، وجزم[3]، وهو تلك الرموز، والإشارات التي تظهر في أواخر الكلام جرّاء تأثير العامل[4]، ومثال عن ذلك: دَخلَ زَيْدٌ، رأيْتُ زيْدًا، ومَررتُ بزيْدٍ.

نلاحظ في هذه الشواهد الأثر الحاصل من رفع، ونصب، وجرّ جرّاء العوامل "الأفعال" الداخلة على "زيد" فتارة نعرب "زيدٌ" فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره، وتارة نعربه: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، وتارة أخرى: اسم مجرور، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخره.

المبحث الثاني: نظرية العامل عند نحاة البصرة والكوفة:

شكّل العامل النّحوي أهميّة في بناء القاعدة النّحويّة، فقد كانت فكرة العامل، ولازالت العمود الفقري للنّحو العربي الذي يتعلّق به كثير من الأبحاث الرّئيسيّة، والفرعيّة في الدّرس النّحوي، وهذا ما أدّى إلى تصارع الأفكار، واختلاف الآراء النّحويّة بخاصة بين مدرستي البصرة، والكوفة إذ لكلّ منهما منهجا خاصّا في وضع النّحو العربي، فقد اتّخذ الكوفيّون السّماع عن العرب منهجا أساسا لضبط قواعدهم، وذلك برجوعهم لفصحاء العرب، وبلغائهم، بيد أنّ البصريّين اعتمدوا القياس قانونا عاما هيمنت ظلاله على كلّ القواعد إلى أقصى حد، وكلّ ما يخرج عنها شاذ، وفتحت بهذا الأبواب على مصرعيها لقياس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب، ويحمل عليها حملا.

---

[1] – سورة النبأ: الآية رقم 04-05.

[2] – سورة الحاقة: الآية13.

[3] – عزيزة نوال بابتي: المعجم المفصّل في النّحو العربي، ص131.

[4] – الشيخ مصطفى الغلاييني: المرجع السّابق، ص581.

وفي موقف المدرستين من العوامل، والمعمولات انتقينا ما قيل من طرف نخبة علمائها: **الخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي، والفراء.**

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي:

هو أبو عبد الرّحمان بن عمرو بن تميم الفرهودي نسبة إلى فراهيد اليمن عربي[1]

قيل أنّه ولد في عمّان على شاطئ الخليج الفارسي عام 100 عامه، ولكنّه نشأ بالبصرة غلاما، وتلقيه العلم بها تلميذا، ورئاسته لمدرستها شيخا جعلته يشتهر بهذا اللّقب –الخليل–، وقد كان من هؤلاء العلماء القلائل الذين انحدروا من أصل عربي صرف، إذ ينتسب إلى بطن فرهود من قبيلة الأزد، وقد أيضا بالفراهيدي، إلا أنّ بعضهم يصرّ على تصحيح النّسبة إلى الفرهودي[2]

و في ما جاء عن صحّة نسبته إلى فراهيد أو فرهود ما أخبرنا به **محمد بن يحي** قال: أخبرنا المبرد قال: أخبرنا **عبد الله بن محمد التوجي**، و**أبو عثمان المازني**، و**أبو** إسحاق الزيادي قال رجل للخليل بن أحمد **من أيّ العرب أنت؟ فقال فراهيدي** ثمّ سأله آخر فقال: **فرهودي**[3]، ولم يكن الخليل على خطّ كبير من الغنى، والسّعة، فقد رضي، وقنع بعيشته الزّهيدة المتواضعة، وذلك بكثرة انشغاله بالعلم، والتّفكير، ورضاه النّفسي بحالته كما هي، وهذا ما يفسّر لنا السّبب في رفضه أن يكون مؤدّبا لولد الأمير سليمان بن عبد الملك حينما طلب منه ذلك، وفي هذا يقول الخليل نفسه:(من بحر البسيط).

أبلغ سليمان أنّي عنه في سعة * وفي غنى غير أنّي لست ذا مال**[4]

و قد أخذ يتّصل منذ نعومة أظافره بحلقات المحدثين، والفقهاء، وعلماء اللغة، والنّحو، وأكبّ إكبابا على حلقات أستاذيه **عيسى بن عمر، وأبي عمر بن العلاء**، كما أكبّ على ما

---

[1] – إبراهيم عبود السمرائي: المفيد في المدارس النحويّة، ص52.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ط01، بيروت–لبنان:2003، دار الكتب العلميّة، مج01 من الألف إلى الخاء، ص08.

[3] – أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين و اللغويين، تقديم و تحقيق محمد زينهم،دط، مدينة نصر، القاهرة: 2003، دار الآفاق العربيّة، ص44.

[4] – المرجع السّابق، ص09.

نقل من علوم الشعوب المستعربة، وبخاصة العلوم الرّياضيّة، وكان صديقا لابن المقفّع، ومواطنه (ملازمه)، فقد أكّد ما ترجمه، وخاصّة منطق أرسطاليس، كما قرأ ما ترجمه غيره من علم الإيقاع، والموسيقى عند اليونان، وحذق هذا العلم حذقا جعله يؤلّف فيه كتابا، كان الأصل الذي اعتمد عليه **إسحاق الموصلي** في تأليف كتابه الذي صنفه في النّغم، واللّحون.

و كان عقل الخليل من العقول الخصبة النّادرة فهو لا يلمّ بعلم حتى يلتهمه التهاما، بل حتى يستوعبه، ويتمثله، وينفذ منه إلى ما يفتح به أبوابه الموصدة –و حقا– ما قاله ابن المقفع فيه من أنّ عقله أكثر من علمه، وهو عقل يجعله يتصل بكلّ علم، ويجوز لنفسه منه كلّ ما يبتغي من ثراء في التفكيرو دقة في الاستنباط، وهذا ما جعله يهتم بالدراسة الصّوتيّة العربيّة[1] التي مكّنته من التنبؤ بعلم لم يسبقه إليه أحد، كما قيل ألا، وهو علم العروض، قد قال **السيرافي** في هذا الصّدد: "**كانت الغاية في استخراج العروض، وحصرا أشعار العرب بها، وعمل أوّل كتاب العين المشهور الذي يتهيّأ ضبط اللّغة**"[2].

كما ينبغي أن نعلم أنّ الخليل رائد المعجمات الأولى في العربيّة، وهو الذي ابتكر التأليف المعجمي بالإضافة إلى معجمه العين هناك مؤلّفات أخرى لم يصلنا منها شيء، وقد وردت أسماؤها متناثرة في كتب الطّبقات جمعتها دائرة المعارف الإسلاميّة في ستة كتب، وهي:

1– النّقط، والشكل. 2– النّغم. 3– العروض. 4– الشواهد. 5– الإيقاع. 6– الجمل.

وتوفي سنة 175هـ [3].

العوامل، والمعمولات عند الخليل بن أحمد الفراهيدي:

ذهب الخليل إلى أنّ وراء كلّ رفع أو نصب أو جرّ أو جزم في الأسماء، والأفعال عامل يعمل فيها، أي لابدّ من وجود فعل أو أداة لفظيّة كانت أو معنويّة تفسّر الحركة التي يحملها الاسم أو الفعل المعرب، ويرتبط بوجوده، فقد مضى الخليل يقدر لكلّ عبارة تقتضي

[1] – حسام البهنساوي: علم الأصوات، ط01، القاهرة:2004، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص45.

[2] – الحافظ جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النحاة، تح: عليّ محمد عمر، ط01، القاهرة: 2005، مكتبة الخانجي، ج01، ص538.

[3] – الخليل أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ص09–10.

التّفسير عاملا يكشف عن معناها، فاللّغة العربيّة لغة القصد، والإيجاز، وأسلوبها يقوم على الإشارة الموحية[1].

فقد ورد في كتاب سيبويه في باب ما ينتصب في التعظيم، والمدح "زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدّث النّاس، ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنّهم قد عملوا من ذلك ما قد علمته فجعلته ثناء، وتعظيما، ونصبه على فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: **إنّا بني فلان تفعل كذا**، لأنّه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنّه من بني فلان، ولكنّه ذكر ذلك افتخارا، وابتهاء"[2]، إذ يحلّل قول **حسّان بن ثابت**: (بحر البسيط)

لا بأس من قوم طول، ومن عظيم * جسم البغال، وأحلام العصافير**

و يتضح أنّ الشاعر لم يرد أن يشتم القوم، ولكنّه أراد أن يحدّد صفاتهم، وتسقيه أحلامهم كأنّه قال: أمّا أجسامهم فكذا، وأمّا أحلامهم فكذا، ولو جعلته شتما، ونصبته على الفعل لكان جائزا.

و ممّا يجرّد ملاحظته هو أنّ الخليل لم يجعل العوامل تتجاوز حدّا أو يبالغ في تقسيماتها بل جعلها للتوضيح، والإعانة على الفهم، فإن تعارضت مع ما يقتضيه المعنى، اقتصر تأثيرها على اللّفظ دون المعنى[3].

و الآية الكريمة قال الله تعالى:" **قل كفى بالله شهيدا بيني، وبينكم**"[4]، ففي تأويل الخليل "**كفا الله**" بالرّفع، ولكنّك لمّا أدخلت الباء عملت فأصبحت "**كفى بالله**" مجرورة، أي أنّ حرف الباء عمل في كلمة الله (معمول)، وكان يرى أنّ "**إنّ**"، و"**إنّما**" لا تعمل فيما بعدها كما أنّ "**أرى**" بضمّ الهمزة إذا كان لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من العمل، وفي ما جاء به الخليل

[1] – بكري عبد الكريم: أصول النّحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي، ص117.

[2] – سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :الكتاب، تح:عبد السلام محمد هارون، ط01، بيروت:دس، ج02، دار الجيل، بيروت، ص65–66.

[3] – بكري عبد الكريم: أصول النّحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي، ص113.

[4] – سورة العنكبوت، الآية 52.

أنّ "**إن**" تجزم فعل الشرط، وجوابه، و" **إن**" هي أم حروف الجزاء لأنّ "**إن**" هي الوحيدة التي لا تفارق الجزاء[1].

فقد اختلف البصريّون في هذه المسألة فذهب الأكثرون إلى أنّ العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط، وفعل الشرط يعملان فيه، والبعض الآخر إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جوابه، على عكس ما ذهب إليه الكوفيّون إذ رأوا أنّ جواب الشرط مجزوم على الجواز، وهذا ما صرّح به **ابن الأنباري** في كتابه "**الانصاف**"[2].

كما وضّح الخليل أنّ من العوامل أدوات، وحروف منها ما يجزم الفعل، وهي "**لم**" "**إنّ**"، "**وأخواتها**"، ومنها ما ينصب بعده، وهي "**إن، ولن**"، وبابيها[3]. فمثلا في حديثنا في باب "**حتى**" فقد رأى البصريّون بأنّها حرف، والفعل بعدها منصوب بتقدير "**أن**"، والاسم بعدها مجرور فالعامل إذا في الفعل المضارع يعمل فيه بالنّصب أي أنّ "**أن**" نصبت الفعل المضارع، ويقف الكوفيّون على خلاف ذلك إذ تكون "**حتى**" حرف نصب ينصب الفعل المستقبل من غير تقدير "**أن**" نحو قولك: **أطع الله حتى يدخلك الجنّة**[4].

و لم يقتصر الخليل في حديثه عن العامل في هذه الأبواب فقط بل تحدّث أيضا عن ناصب، ورافع ما بعده كالفعل، وهي "**إنّ**"، و"**أن**"، و"**كأنّ**"، و"**لكن**" و"**ليت**"، و"**لعلّ**" إذ يقول **سيبويه:** زعم الخليل أنّ هذه الحروف عملت عملين، الرّفع، والنّصب كما عملت "كان" الرّفع، والنّصب حين قلق "**كان أخاكَ زيدٌ**"، إلاّ أنّه ليس لك أن تقول:"**كأنَّ أخوكَ عبد اللهِ**" تريد كأنّ عبد الله أخوك، لأنّها لا تتصرّف تصرّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع، كما يضمر في كان، فمن ثمّ فرّقوا بينهما بين "ليس"، و"ما" فلم يجروها مجراها لكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليس بأفعال[5].

---

[1] – شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، ص38.

[2] – أبو البركات الأنباري: الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيون، تح:جودة مبروك محمد مبروك، ط01، القاهرة:دس، الناشر:مكتبة الخانجي، ص483.

[3] – سيبويه الكتاب:ص131.

[4] – المرجع السابق: ص 477.

[5] – سيبويه: الكتاب، ص131.

و حجّتهم في ذلك أنّها شابهت الفعل، لأنّها أشبهته لفظا، ومعنا، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه:

الوجه الأوّل: أنّها على وزن الفعل، و**الثاني:** أنّها مبنيّة على الفتح، كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح، و**الثالث:** أنّها تقتضي الاسم، كما أنّ الفعل يقتضي الاسم، و**الرّابع:** أنّها[1] تدخلها نون الوقاية، و**الخامس:** أنّ فيها معنى الفعل، بينما يقف الكوفيّون على النّقيض من دلك، قالوا بأنّ "أنّ"، وأخواتها لا ترفع الخبر[2].، ولهم حجّتهم في ذلك.

2- سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر، وبعضهم يختزل نسبه فيقول عمرو بن قنبر، وهو فارسي الأصل، وينتهي بالولاء إلى الحارث بن كعب، بن عمرو بن عله، بن جلد بن مالك بن أدد، وقنبر، وضبطه الذهني في المشتبه بضم ففتح، وكذا ضبطه صاحب تاج العروس، وأمّا الدار قطني فضبطه بحرف القاف، وسكون النون**(قنبر)**[3]، وممّا يزيد هذا الضبط قول **الزمخشري** في تمجيد سيبويه (بحر الوافر):

ألا صلى الإله صلاة صدق * على عمرو بن عثمان بن قنبر**

فإنّ كتابه لم يعن عنه * بنو قلم، ولا أبناء منبر**[4]

و أمّا كنيته فاختلف فيها فقيل هو **أبو بشر**، و**هو أبو الحسن**، و**هو أبو عثمان**، وأثبتت هذه الكنية على غيرها، وهي أبو بشر، وهذا ما نجده مذكورا في مراتب النحويين ، وأمّا لقبه فقد سار مسير الشمس، وعرف به منذ الزمان، ولم يلقب به أحد من قبله، وهو سيبويه[5].

و قد ألقى العلماء الأقدمون الضوء على هذا اللقب الفارسي فذكروا أنّه مركب من "**سيب**" بمعنى التفاح، و"**ويه**" بمعنى الرائحة، ومعناه بالفارسية رائحة التفاح[6]، وقد أشار إلى ذلك **عبد السّلام هارون** في قوله:"و قد بحثت، وسألت كثيرا من دارسي الفارسية عن صحّة

---

[1] – أبو البركات الأنباري: الأنصاف في مسائل الخلاف، ص153- 154.

[2] – المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[3] – سيبويه: الكتاب، ص03.

[4]– الحافظ جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة، ص366.

[5] – المرجع السابق: ص03.

[6]– محمد سليمان ياقوت: مصادر التراث النحوي، ص101

الزعم بأنّ "**ويه**" كلمة تدلّ على الرّائحة، فاهتديت إلى بطلان ذلك، وأنّ لا أساس له من الصّحة"[1].

ولد بقرية من قرى **شيراز** تسمى **البيضاء**، وفيها أو في شيراز تلقى دروسه الأولى[2] أمّا عن تاريخ مولده فلم يذكر عنه شيء، لأنّه ولد لأسرة مغمورة تركت موطنها بحثا عن حياة أفضل[3].

قدم إلى البصرة للاستزادة من الثقافة الدينيّة، والتحق بحلقات الفقهاء، والمحدثين[4]، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار (ت167هـ) المحدث المشهور حينئذ، وحدث أنّ لغته إلى أنّه يلحن في نطقه لبعض الأحاديث النّبويّة، فصمم على التزوّد بأكبر زاد بشؤون اللّغة، والنّحو، ولزم حلقات النّحويّين، واللّغويّين، وفي مقدّمتهم عيسى بن عمرو، والأخفش الكبير، ويونس بن حبيب، ولزم الخليل بن أحمد، وأخذ منه كلّ ما عنده من الدّراسات النّحويّة، والصّرفيّة مستمليا، ومدوّنا، واتبع في ذلك طريقتين، طريقة الاستملاء العادية، وطريقة السؤال، والاستثمار مع كتابة كلّ إجادة، وكلّ رأي يدلي به، وكلّ شاهد يرويه عن العرب، وبذلك احتفظ بكلّ نظراته النّحويّة، والصّرفيّة[5].

أمّا عن وفاته فقد تعدّدت الرّوايات فقيل أنّه مات إثر المناظرة التي كانت بينه، وبين الكسائي، ويمكن أن يكون السّبب في ذلك غماه بالذرب[*][6].

و فيه اختلاف أيضا في مكان، وزمن الوفاة، فقد قيل أنّه مات بشيراز، وأيضا بساوة، وذلك سنة 121هـ، وقيل 177 سنة 180هـ، وأيضا سنة 188هـ، وأرجح الأقوال أنّه توفي سنة 18هـ[7]، وسيبويه كغيه من العظماء ترك آثار من بينها كتاب "**الكتاب**" الذي يعتبر من

---

[1] – سيبويه: الكتاب، ص43.

[2]– شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، ص57.

[3] – محمود أحمد نحلة: النّحو العربي "أعلام و نصوص"، ط01، عمان–الأردن:2007، دار المعرفة الجامعيّة للنشر والتوزيع و الطباعة، ص10.

[4] – إبراهيم عبود السامرائي: المفيد في المدارس النحوية، ص56.

[5] – شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص57.

[6] – محمود أحمد نحلة: النّحو العربي أعلام و نصوص، ص58.

*– الذرب: المرض الذي لا برأ منه.

أمّهات الكتب، ويعدّ زادا معرفيا عظيما ينير درب كلّ الدّراسات اللّغويّة نحويّة كانت أو صرفيّة، فأصبح سندا لكلّ باحث أو دارس علم، فقد قال فيه الإمام أبو عثمان المازني (ت 247هـ)، "**من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النّحو بعد سيبويه فليستحي**"[1]، فيمكن القول بأنّه أوّل كتاب في العربيّة لكلّ معالمها[2].

العوامل، والمعمولات عند سيبويه:

إنّ المتصفح لكتاب سيبويه يرى أنّه لا يكاد يخلو باب من أبوابه من **نظريّة العامل** التي أسّسها **الخليل** استطاع **سيبويه** أن يطوّرها، ويحكم عرضها، فلا نكاد نجد بابا من الكتاب يخلو منها، وقد كان على وعي بها منذ السطور الأولى في كتابه فقد قال: "**إنّما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ، وهو يزول عنه، وبين ما يبين عليه الحرف بناء لا يزال عنه بغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ منها عامل ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب**"[3]، فالعامل هو الذي يحدث الإعراب، وعلامته مكن الرفع، والنّصب أو الجر، والسكون[4]، والمعمول هو ما يتغير آخره برفع أو نصب أو جرّ أو جزم بتأثير من العامل فيه[5] فقد تحدث عن مجموعة من العوامل، والمعمولات نذكر منها:

-أن الفعل يعمل في المفعول معه بواسطة "**الواو**" مثل: **اسْتوَى المَاءَ، والخشبَةَ**[6] فقد ذكر **ابن الأنباري** في إحدى مسائله بأنّ الكوفيّون ذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع منصوب على الصّرف في نحو قولك:" **لا تأكُل السّمَكَ، وتشرُبَ اللّبَنَ**"، بينما البصريين قالوا بأنّه منصوب بتقدير "**أن**"، وذهب **أبو عمر الجرمي** من البصريّين إلى أنّ "**الواو**" هي النّاصبة نفسها، لأنّها خرجت عن باب العطف[7].

---

[1] -إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص10.

[2]- صابر المتولي: مصادر التراث العربي، ط01، القاهرة:2005، زهراء الشرق، ص125.

[3] - سيبويه: الكتاب، ص15.

[4]- شوقي ضيف: المدارس النحويّة، ص65.

[5]- مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربيّة، ص580.

[6]- المرجع السابق: ص68.

[7]- أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص442.

أمّا عن حديثه عن العامل في المبتدأ، فهو الابتداء، وهو العامل المعنوي الوحيد الذي أثبته سيبويه، ويعمل المبتدأ فيما بعده عمل الفعل، أي أنّه هو العامل في الخبر، وكلّ ما يكون بعده من مثل الحال[1] مستدلا عن ذلك بقوله :"**اعلم أنّ المبتدأ لابدّ من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو أن يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منهما بعدما يبتدئ فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قوله:"عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنّه ذكر ليبني عليه المنطق، وارتفع المنطق لأنّ المبني على المبتدأ بمنزلته**"[2]، فالابتداء عند سيبويه ليس ظاهر فهو مؤثر معنوي.

و يزيدنا تأكيدا على صاحب كتاب الإنصاف بقوله :أنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه، حيث ذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وآخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء، والمبتدأ معا، وأيضا فريق آخر إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ أو المبتدأ يرتفع بالابتداء[3].

كما فتح فصولا لـ "**إنّ**"، **وأخواتها** ذاكرا أنّها عملت فيما بعدها، وذلك بالنّصب، والرّفع لتشبهها بالفعل، وكأنّها بمنزلة كان للزوم المبتدأ، والخبر لها، ممّا جعلها تعمل عمل كان معكوسة، كما يقرّ سيبويه بأنّ "**ياء" النداء** ليست هي العاملة فيه المنادى، والنّدبة، وما إليها، وإنّما العامل الفعل المحذوف إذ التقدير في مثل "**يا عبد الله**" "**أدعو عبد الله**"، وكأنّ المنادى عنده بمنزلة المفعول به، كما لا ينسى بالذكر عمل **لا النّافية للجنس** التي تعمل عمل "**إنّ**"، ويحذف التنوين[4] من اسمها فيكون مبنيا[5].

بالإضافة إلى ذلك ثمّة حروف الجرّ، والحروف المشبّهة بـ "ليس"، و"أنّ" المصدريّة، وأخواتها النّاصبة للفعل المضارع، وحروف الجزم العاملة أيضا فيه مثل "**لم**"، و"**إنّما**"، و"**لا**"

---

[1]– شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص68.

[2] – سيبويه: الكتاب،ص127.

[3]– أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص40.

[4] – مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربيّة، ص580.

[5] – المرجع السابق: ص68.

النّاهية، و"**لام" الأمر**، و"**إنّ**"، و"**إنّما**" الجازمتان لفعلي الشرط، وجزائه، كما أنّ "**لولا**" إذ وليتها ضمير مثل "**لولاك**" كان حرف جر، وما بعدها مجرور[1].

أما عن عامل النصب في المستثنى فقد قال سيبويه :"**إنّ العامل فيه هو الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا**"[2] على عكس بعض النحاة الذين رأوا أنّ العامل هو "**لا**"، وردّ على هذا الرّأي بأنّه:

1- لو كان الأمر كذلك لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النّصب، ولا خلاف في جواز الرّفع، والجرّ في المستثنى على البدل.

2- أنّ هذا يؤدّي إلى إعمال معاني الحروف.

3- و كذلك ليس "**إلا**" عاملا للنّصب لأنّنا نقول :"**قامَ القوم غير زيد**"، وبتقدير "**إلا**" يفسد المعنى، إذا قلنا "**قام القوم إلا غير زيد**".

4- إن كانت "**إلا**" هي العاملة في المستثنى فالكلام يصبح مكوّنا من جملتين، وإذا أعمل الفعل بتقويته إلا كان الكلام جملة واحدة، والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى[3].

و بهذا النّحو لا تزال سيول من التحليلات، والاستزادات في عالم النحو، من الحركات، والحروف تصادفنا عند سيبويه، ففي كلّ كلمة عربيّة نراه يقوم، ويوجّه ألسنة العرب إلى تلك الحركات إمّا بالرّفع أو النّصب أو الجرّ، وكلّها قواعد خادمة للنحو العربي.

---

[1] – أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاته في القرآن الكريم، ص62.

[2] – محمد حسين صبرة: ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، دط، القاهرة:2001، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، ص22.

[3] – حليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحويّة لدى القدماء، دراسة تحليليّة في ضوء المناهج المعاصرة، ط01، الأردن-عمان:2006، دار وائل للنشر و التوزيع، ص298.

تمهيد:

من الملاحظ أنّ فكرة تأثر النحو العربي بنحو أو ثقافة لغة أخرى قوامها القول بتأثير منطق أرسطو المباشر في تكوين منظومة علم النحو العربي، ويتضح ذلك من محاولة **ماركس** مؤرخ علوم نحو اللغات السّامية في كتابه **تاريخ صناعة النّحو السرياني** مبيّنا أنّ النحاة العرب لم يحتاجوا إلى تعليم لفتهم للأشخاص الذين لا يعرفون اللغة العربيّة بل تحتم عليهم أن يشرحوا للمسلمين كتابات المؤلفين الأوائل، ممّا يعني أنّ الحاجة أكثر إلحاحا لكتابة النّحو.

و على سبيل المثال ما نجده في الاشتقاق إذا كان معروف آنذاك أنّهم اهتمّوا بشرح الكلمات المهملة والتحليل المنطقي للجمل، والوسيلة الضروريّة لذلك كانت معرفة أجزاء الكلام التي عددها سبعة، كما حدّدها نحّاة اليونان، وبمساعدة هذه الأقسام فإنّ النّحاة العرب قد تأثروا بذلك، ونهجوا على سبيله ثلاثة أقسام فقط للكلام وذلك حسب ما ذكره سيبويه في كتابه **اسم، فعل، وحرف**[1]

و ممّا يظهر تأثرهم بتلك الفلسفة الكلاميّة أنّهم رأوا في الإعراب بالحركات وغيرها، عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التركيب على نظام فيه شيء من الاضطراد، فقالوا: عرض حادث لا بدّ له من محدث، وأثر له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلّم محدث هذا الأثر لأنّه ليس حرّا فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا، وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام، فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها[2].

فكانت فكرة التأثير والتأثر هي الأساس الذي قام عليه العامل في النّحو العربي وهذه الفكرة موجودة في منطق **أرسطو**.

[1] – الأزهري ريحاني: النحو العربي و المنطق الأرسطي: دراسة حفريّة تداوليّة، دط، الجزائر:2005، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين،ص32–33.

[2] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص03.

و من مظاهر تأثر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد، واحتجاجهم لذلك بأنّه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعا منصوبا، ولا يجتمع الضدّان في محلّ، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمات العمل واحتجاجهم بأنّ العامل حقه التقديم والمعمول حقه التأخير، فتكون الكلمة متقدّمة متأخرة وهو محال[1]، وهذا ما صرّح به إبراهيم في كتابه.

إذا ففكرة العامل –كما أشرنا آنفا– تتحدّث عن أمور عقليّة بحتة، فهي لا تخلو من قضايا التأثير والتأثر، السّبب والمسبّب، والوجود والعدم، وبما أنّ فكرة التأثير والتأثر منطقيّة أصلا كما أشار إلى ذلك أرسطو، فهذا يدلّ على أنّ فكرة العامل منطقيّة هي الأخرى، بوصفها تتحدّث عن تلك القضايا، وما يزيد في إثبات ذلك أنّ أثر العامل النّحوي قد قوي وزادت قوّته وسيطرته، وتمكّنه من الدّراسات النّحويّة في القرن الثالث والرّابع الهجري، حيث وقعت هذه الدّراسات تحت التّأثير المباشر للفلسفة اليونانيّة للمنطق الأرسطي[2].

فقد أصبح العامل في النّحو كالعلّة في الفلسفة، كما أنّ العلّة هي أساس وجود المعلول فكذلك الإعراب لا يكون إلا بالعامل ملفوظا ومقدّرا عليه، وقد جعلوا للعامل شخصيّة اعتباريّة ملزمة، فهو سبب وعلّة للعمل، ثمّ توسّعوا في فلسفته، ومنه فإنّ فكرة النّحو منطقيّة فعلا والسّبب في نموّها وتطوّر فلسفتها هو ذلك المجهود الذي بذله النحّاة في وضع أصولها وضبط قوانينها.

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص32.

[2] – معاذ السرطاوي: ابن مضاء و جهوده النحويّة، ط01، عمان–الأردن:1988، دار مجدلاوي، ص103.

المبحث الأول: رأي النّحاة المتأخرين في نظرية العامل، رأي ابن مضاء القرطبي:

هو العبّاس أحمد بن عبد الرّحمان بن محمد بن مضاء اللّخمي القرطبي **(513هـ/592هـ)**[1]، أصله من **قرطبة** وإليها ينتسب، وقد خرج من بيت حسب وشرف، منقطعا إلى العلم والعلماء، معنيا أشدّ العناية بلقاء أساتذة عصره، ومن أجل ذلك نراه يترك **قرطبة** إلى **أشبيلية**، وهاجر إليها إلى طلب النّحو، ونراه يهاجر في طلب الحديث إلى **سبتة**، ومن أكبر محدثي المغرب وفقهائه في عصره، وقد كان متشبّعا بالثقافة الدّينيّة، متعصّبا للمذهب الظاهري، ومن أشهر كتبه "**الرّد على النحاة**" والمتتبع لهذا الكتاب يلاحظ أنّ ابن مضاء كان ضدّ المشارقة ولم تحظ ثورته على النّحو المشرقي فحسب، بل تعدّت لتشمل النّحو بصفة عامّة[2].

و لمزيد من التوضيح فهو صاحب أهمّ وأخطر محاولة لإصلاح النّحو قبل العصر الحديث –كما ذكرنا سابقا– فقد كان متأثرا بالمذهب الظاهري كابن حزم، ومحاولته لإصلاح النّحو كانت عملا مقصودا فيه من الأصالة والتّكامل والموضوعيّة، وهذا ما أهّله ليتبوّأ الصّدارة في قائمة محاولات إصلاح النّحو العربي قبل العصر الحديث، فقد كان نحويا، بل ومجتهدا في النّحو علاوة على شهرته كفقيه، وقد وجّه سهامه في هذه المحاولة أو الثورة التي ضمنها كتابه "الرد على النحاة" إلى النحاة ومناهجهم في درس النّحو، وأغلب الظن أنّه يعني نحّاة المشرق الذين غلب المنطق على دراستهم النّحويّة وهو في ذلك متأثر بعض التأثر بفقهاء الظاهريّة وسخطهم على فقه المشرق ومذاهبه[3].

و يمكننا القول بأنّ كتابه تتمحور أهمّ أفكاره حول تخليص النّحو من كلّ ما يمكن الاستغناء عنه، كما لا يفوتنا علما أنّ ابن مضاء قد تأثر في مذهبه النّحوي بآراء ابن جنّي،

---

[1] – علي أبو المكارم: مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دط، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2008، ص185.

[2] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة – تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، دط، دس، ص18–19.

[3] – عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو العربي، ط1، كويت للنشر و التوزيع:1985، دار القلم، ص48.

وذلك ما أشار إليه في كتابه، وبالرّغم من ابن جني قد اشتهر في خصائصه باحترامه لمن سبقه من النحاة خاصة أستاذه الفارسي غير أنّه يخالفه ويخرج عنه إذا رأى ما يوجب المخالفة، ومن مجموع المسائل التي جاء بها **ابن جنّي** وخالف بها من سبقه من النحاة موقفه من مسألة العامل[1].

إذ يرى ابن جني أنّ أحوال الإعراب وما يطرأ على الكلمة من تغيير في أواخرها إنّما هو عمل المتكلّم فهو الذي يحدثها تبعا لما يريده من معان[2].

و قد صرّح بهذا أبو الفتح في قوله :"**و إنّما قال النّحويّون عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه، "كمررت بزيد" ، "و ليت عمرا قائم"، وبعضهم يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفعه المبتدأ، والابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم، إنّما للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضاضة اللّفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ**"[3].

ومن هنا نخلص إلى أنّ الفاعل مختلف فيه، ولم يتفق والنحاة واللغويّون على الرّأي فيه، إمّا أن يكون:

1- **لفظ في الجملة، أو معنى من المعاني النّحويّة.**
2- **المتكلّم:** وهذا ما تحدّث عنه ابن جني.
3- **الله سبحانه وتعالى**[4].

---

[1] – معاذ السمرطاوي: ابن مضاء و جهوده النحويّة، ص18.

[2] – كريم حسين ناصح الخالدي: مناهج التأليف النحوي، ط01، عمان:2007، دار صفاء للنشر و التوزيع، ص140.

[3] – ابن جني: أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، ص110-111.

[4] – تمام حسان: اللغة العربية بين المعياريّة و الوصفيّة، ط4، القاهرة: 2001، عالم الكتب، ص56.

و هكذا كان موقف النحاة من هذه القضيّة متباينا، فالرّأي الأوّل كان لابن جني، وقد وضحنا ذلك، أمّا رأي ابن مضاء القرطبي فمحاولته هدم هذه النظريّة التي كانت عملا يقصد منه إصلاح النّحو العربي ويمكن إيجاز معالم ثورته على تلك النّظريّة فيما يلي:

-لم يذكر ابن مضاء بالرّغم من هجومه أنّ النّحويين قد بلغوا بصناعتهم الغاية التي أتوا لأجلها وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوه وهو حفظ كلام العرب من اللّحن، وصيانته من التغيير، إلا أنّهم كما يقول :"**التزموا ما لم يلزم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقماع حججها، ويصل بعد ذلك بقوله على أنّها أخذت إذا أخذت المآخذ المبرّأ من الفضول، المجرّد عن المحاكاة والتخيير، كانت من أوضح العلوم برهانا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا، ولم تشمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون**"[1] وهو يقرر هذا، إنّما أراد أن يخلص الصحيح من أقوالهم ونفى عنه ما شابهه من الزّيف، ممّا وعى مسالك النّحو، وذلك ينفي ما لا لزوم له، وقد أفصح عن ذلك بقوله :"**قصدي في هذا الكتاب، أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه وأنبّه على ما أجمع على الخطأ فيه**"، ويواصل قوله:" **فمن ذلك إدّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرّفع منها بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضَرَبَ زَيْدُ عُمَرَا) أنّ الرّفع الذي في (زيد) والنّصب الذي في (عمر) إنّما أحدثه (ضرب) (... وذلك بين الفساد)**"[2].

فهو يحمل على النحاة تصوّرهم الواهم، إذ يجعلوه العوامل اللفظيّة والمعنويّة سببا لحدوث الحركات الإعرابيّة فيقول :"**و أمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعاني يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه منها أنّ الشرط الفاعل، أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعدم العامل، فلا**

[1] – ابن مضاء: الرد على النحاة، ص72.

[2] – المصدر نفسه: ص76.

ينصب (زيد) بعد (إنّ) في قولنا، (إنَّ زَيْدا)، إلا بعد (إنّ)، فإن قيل بما يرد على من يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان وإمّا أن يفعل بالطّبع كما تحرق النّار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنّار وسائر ما يفعل، وقد تبيّن هذا في موضعه أمّا العوامل النّحويّة، فلم يقم بعملها عاقل، ولا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"[1].

و ابن مضاء في هذا القول، لا يكفي بالتلميح العابر، والنّقد دون مبرّر بل يستند إلى أدلّة لبيان صحّو ما ذهب إله، إذ أنّ شرط الفاعل عنده أن يفعل بإرادة أو بطبع، والعوامل النحويّة لا تفعل بإرادة ولا بطبع، وفي كلّ ذلك يستند إلى ما أورده ابن جني في خصائصه – و هو القول المذكور سابقا– ومفاده أنّ العامل الحقيقي هو المتكلّم في حدّ ذاته.

فابن مضاء إذا يرفض القول بالعوامل لفظيّة كانت أو معنويّة، كما أنّه ينكر أن تكون فكرة العامل جاءت لتسهيل النّحو وتيسيره –كما يزعمون– فهي التي أدّت برأيه إلى حفظ كلام العربي :"... **فقيل: لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحمله عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي، وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسمحوا في ذلك"[2].**

و ينتقل ابن مضاء من ذلك إلى بحث العوامل المحذوفة ليدلّ على مدى فساد نظريّة العامل:" **واعلم أنّ المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام، محذوف لا يتمّ الكلام إلا به، حذف لعلم المخاطب به، ومنه قوله تعالى:" وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربّكم قالوا خيرا"[3] والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلّهم المخاطبين بها كثيرة جدا، وهي إذا أظهرت تمّ بها**

[1] – المرجع السابق: ص77–78.

[2] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص78.

[3] – سورة النحل: الآية31.

الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ، والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيبا كقوله :"أزيدا ضربته؟ قالوا إنّه مفعول به بفعل مضمر تقديره أضربت زيدا؟"[1]

و يمضي ابن مضاء محاولا إثبات فساد تلك النّظريّة بحجج أخرى وهي أيضا صور من العوامل المحذوفة، معترضا على تقدير متعلّقات المجرورات "... **ما يدّعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلات صفات أو أحوال، مثل "زيد في الدار"، ... فيزعم النّحويّون أنّ قولنا في الدّار متعلّق بمحذوف تقديره زيد مستقرّ في الدّار، والدّاعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أنّ المجرورات إذا لم تكن حروف الجرّ الدّاخلة عليها زائدة"[2]**، فلا بدّ من عامل يعمل فيها إن لم يكن.

و من القضايا التي تناولها ابن مضاء ما تخالف فيه النّحويين في أيّ الفعلين أولى بالتّعليق في التنازع، حيث أظهر النّحويّون كلّ ما يحتاجه الثاني –أي اختاروا الأوّل للسّبق– وأضمر البصريّون الفاعل فقط في الأوّل، أي اختاروا الثاني للجوار.

فالمتصفح لما خصّصه ابن مضاء لباب التنازع لا يجد فيه ما يشير إلى رفض نظريّة العامل فقد تخلّى ابن مضاء عن ثورته في هذا الباب، وتحوّل إلى نحوي مشرقي بصري المذهب، فهو يصرح بوضوح لا يقبل التأويل أنّه لا يعارض النحويين في هذا الباب إلا أن يقول:**علقنا بدل أعلمت[3]**.

و لعلّ ما يؤكد تخلي ابن مضاء عن فكرة الثورة على العامل هو تنبيه مذهب البصريين في هذا الباب، فمن ذلك قوله :"**و بين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير واختيار البصريين الثاني للجوار، واختيار الكوفيين الأوّل للسّبق، ومذهب**

[1] – المرجع نفسه: ص 78–79.

[2] – نفس المرجع الأوّل: ص87.

[3] – بكري عبد الكريم: ابن مضاء و موقفه من أصول النّحو العربي، ط01، الجزائر:1999، دار الكتاب الحديث، ص159.

البصريين أظهر لأنّه أسهل، فإنّه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا والتعليق بالأوّل فيه إضمار كلّ ما تكرر من متعلقات الأوّل في الثاني، وتأخير المتعلقات بالأوّل بعد الثاني، وقد حملهم الجوار على أن يقولوا (هذا جحر ضب خرب) فيخفضونه وهو للجحر المتقدّم"[1].

و يترك ابن مضاء الحديث عن التنازل لمناقشة باب الاشتغال[*] كلّ معمول لا بدّ له من عامل وقد تعرّض في هذا الباب إلى مجمل الاضطرابات والاختلافات التي انتهى إليها النحاة[2]، ومقدار الغناء الذي يجده العمل بباب الاشتغال من الإضمار والتأويل حيث قال مشيرا إلى ذلك:**"و من الأبواب التي يظنّ أنّها تعسّر على من أراد تفهيمها أو تفهمها، لأنّها موضع عامل ومعمول، ولا داعية إلى إنكار العامل والمعمول، باب الاشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا زيدا ضربته"[3].**

و يفسّر رأي ابن مضاء في هذا الباب تطبيقا على رأيه في العامل عامة، فقد تطرّق إلى مجموعة من صور الاشتغال واضطرابات النحاة فيها من مثل :**"أزيدا لم يضربه إلا هو، وأخواك ظنّا هما منطلقين"**، ثم حمل على هذه الصورة وأمثالها التي لم تأت في العربيّة، كما حمل على النحاة تقديرهم في أكثر الصّور عوامل محذوفة لا دليل عليه[4].

و رفض أيّ زيادة أو تقدير أو إظهار فيه، حيث صرّح بذلك "... **ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، وإنّما يرفعه المتكلّم وينصبه إتباعا لكلام العرب"[5].**

---

[1] – ابن مضاء: الرد على النحاة، ص101–102.

*–الاشتغال: أن يتقدم اسم و يتأخر عنه فعل عامل في ضميره الاسم المتقدم، بحيث لو حذف الضمير لتسلط الفعل على الاسم المتقدّم.

[2] – بكري عبد الكريم: ابن مضاء و موقفه من أصول النحو العربي، ص151.

[3] – المصدر نفسه: ص151.

[4] – مقدمة المحقق: ص33.

[5] – المصدر السابق: ص106.

ففي العبارة الأخيرة "إنّما يرفعه المتكلّم وينصبه إتباعا لكلام العرب "تلخيص لرأيه في باب الاشتغال بل في العامل عامة، فإنّ ابن مضاء يرى أنّ المتكلّم هو الذي يرفع وينصب، ومستند هذا الرّأي هو كلام العرب ومعارفهم من عاداتهم في المنطق.

و قد وقف ابن مضاء وقفة طويلة في باب الاشتغال، إذ يرى أنّه من الأفضل إلغاء نظريّة العامل، التي تؤدّي إلى التأويل وكثرة التقدير خصوصا في عبارات الذكر الحكيم.

فالملاحظ لآراء ابن مضاء القرطبي يدرك لأوّل وهلة أنّه قد تأثر تأثرا كبيرا بالمذهب الظاهري فيكون هذا الأخير نقطة تحوّل في الجانب الدّيني من قبول كلّ شيء إلى رفض بعضه كالقياس أو ما يعرف بالرّأي والظن، فإنّ ابن مضاء القرطبي بآرائه النّحويّة تلك نقطة تغيير في النّحو العربي –عموما– وهذا بفضل ذهنه الثاقب وتعمقه في المذهب الظاهري لذلك اعتبر البحث في آرائه تلك مضاعفة لوعينا لأهميّة أفكاره في التحوّل النّحوي.

المبحث الثاني: رأي المحدثين في نظريّة العامل:

أشرنا من قبل إلى موقف ابن مضاء من العامل النّحوي الذي لم يلق رواجا في عصره مثلما لقيه في عصرنا الحاضر من تأييد، وقد قامت في عصرنا دعوة ضارية لإلغاء العامل من النّحو العربي وبواعث الدّعوة تختلف عن بواعث ابن مضاء.

و من المحاولات الجادة في القرن العشرين نذكر:

1- **محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو"**:و هي أوّل محاولة علميّة منهجيّة لنقد النّحو القديم وتغيير هيكلته ومصطلحاته، وقد حاول فيها الأستاذ إبراهيم مصطفى تجديد النّحو وتيسيره كي يتناسب مع مقتضيات العصر، وحدد مجموعة من أوجه القصور والتعقيد التي شابت الدّرس النّحوي قديما، وأخذ يفند هذه الأمور وينقضها مقدّما عليها ما يراه حلالها[1].

و سنبدأ حديثنا عن موقف إبراهيم من نظريّة العامل، فقد دعا إلى إلغائه في كتابه الذي أحدث ضجّة إبّان نشره سنة 1937م[2]، إذ تقوم فكرته الرّئيسيّة على نقد هذه النّظريّة متأثرا بآراء **ابن مضاء** إلى حدّ ما، وقد قال في آخر كتابه عن دعوته هذه:" **مهما يكن استقبال النّاس إيّاها، ومهما يتجهّموا لها، أو يشيروا لها، فلا يستطيع النحاة من بعد أن يركنوا إلى نظريتهم العتيدة السّابقة "نظريّة العامل" وقد بنيت عليها من قبل أصول النّحو، واستقرّت قواعد وشغلت النحاة ألف عام أو أزيد، وملأت مئات الكتب النّحويّة خلافا وفلسفة وجدلا بل تمثلت لها فلسفة خاصّة أفردت بالتأليف ... ولن تجد هذه الطّريقة من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحسّ ما فيها من تهافت وهلهلة**"، فهو هنا يؤكّد فشل هذه النظريّة بالرّغم ممّا لاقته من نجاحات عند النحاة القدامى

[1] – عبد الله جاد الكريم: الدرس النحوي في القرن العشرين، ط01، القاهرة:2004، مكتبة الآداب، ص167-168.

[2] – عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي، ص13.

وما مدى تأثيرها في كلامهم، كما يقول أيضا منددا برفضه الصّريح لهذه النظريّة "**تخليص النحو من هذه النظريّة وسلطاتها هو عندي خير كثير وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصّحيح، بعد ما انحرف عنها آمادا، وكان يصدّ النّاس عن معرفة العربيّة، وذوق ما فيها من قوّة على الأداء ومزية في التصوير**" [1] فهو في هذا القول يرى أنّ تخليص النحو العربي من هذه النظريّة مقصد من أهمّ مقاصده، كما أنّها تعتبر مفسدة سيطرت على ألسنة العرب منذ أمد بعيد، وكانت حاجزا بينهم وبين الذوق العربي السّليم، فالأستاذ **إبراهيم مصطفى** يرى أنّ النحاة ضيقوا النحو وقصروه على الاهتمام بأواخر الكلمات مع أنّه كان أوسع من ذلك وأعمق، فهو عندهم "**علم يعرف أواخر الكلمة إعرابا وبناء ... ثمّ إنّهم اهتمّوا ببيان الإعراب وعلله فغايته –عندهم– الإعراب وتفصيل الأحكام**"[2].

فالأساس الجديد الذي يمكن أن يلمح في دعوة إبراهيم مصطفى هو أن توضع القواعد على أساس مستقر من الصّلة بين الإعراب والمعنى[3].

و قد شنّ إبراهيم مصطفى هجوما شديدا على النحاة، كما فعل ابن مضاء من قبل وكان ذلك بسبب اهتمام النحاة الزائد بنظريّة "العامل والمعمول" فهي التي بنيت عليها من قبل أصول النحو واستقرّت قواعده، وشغلت النحاة منذ الخليل، كذا سيبويه الذي لا يخلو باب من أبواب كتابه من هذه النظريّة حتى يومنا هذا، وملأت مئات الكتب النّحويّة خلافا وفلسفة وجدلا، بل تمثلت لها فلسفة خاصّة أفردت بالتأليف[4].

كما يرى أنّ النحاة قد غفلوا عن معاني حركات الإعراب بسبب اهتمامهم بالعامل، ثمّ قام **إبراهيم مصطفى** تصور المعاني حركات الإعراب، ويرى أنّ الضمّة علم الإسناد، والكسرة علم

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، ص194–195.

[2] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو العربي، ص10.

[3] – عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، ص190.

[4] – عبد الله جاد الكريم: الدرس النّحوي في القرن 20، ص168.

الإضافة، أمّا الفتحة فليست علامة في نظره، وإنّما هي الحركة الحقيقيّة المستحبّة عند العرب، وهذه الحركة الخفيفة في العربيّة نظير السّكون في العاميّة، وقد طالب **إبراهيم مصطفى** بإسقاط العطف من التوابع، وأن تقسّم باقي التوابع إلى قسمين إمّا نعت وإمّا بدل، والنّعت السّببي – عنده– إتباع للمجاورة، والخبر تابع مرفوع كما رفع غيره من التوابع[1]، وبالجملة رفض **إبراهيم مصطفى** كثرة التعليلات والخلافات الجدليّة التي وسمت المؤلّفات النحويّة فمثلا حيث قال :"**لا داعي من الجدل في التعليق والإلغاء في باب "ظنّ"و باب "الإشتغال" وإنّما الفيصل في ذلك هو المعنى**"[2]، كذلك رفض المسائل والتمارين غير العلميّة والافتراضات الفلسفيّة ...إلخ[3].

و قد اضطرّ القدماء مثلا في سبيل تسوية مذهبهم وطرد قواعدهم إلى التقدير وأكثر منه، إذ يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه، فيمدّهم التقدير بما أرادوا ومن أمثلة ذلك:

أ– **زيدا رأيته: يقولون هو – رأيت زيدا رأيته.**

ب– **إن أحد من المشركين استجارك: – إن استجارك أحد من المشركين استجارك**[4].

و هذا التقدير يعتبر في نظر النحاة المحدثين مجرّد مظهر من مظاهر الاستلزام المنطقي لأنواع العلاقات التي تفترضها بين العناصر[5].

وهذا التقدير والتوسّع فيه أضاع النحاة حكم النحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة، وقولا باتا فيقدرون العامل رافعا فيرفعون، ويقدرونه ناصبا فينصبون، ثمّ التفاتهم إلى المعنى، ومثال قولهم :**كيف أنت وأخوك؟ أي كيف أنت؟ أو كيف أخوك؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك؟** فإنّما

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، ص78–123.

[2] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص150.

[3] – عبد الله أحمد جاد الكريم: الدرس النحوي في القرن 20، ص169.

[4] – المرجع السابق: ص34.

[5] – عز الدين مجدوب: المنوال النحوي، ص317.

تسأل عن صلة ما بينهما، فالعبارتان صحيحتان ولكلّ منهما موضع خاص، ولكن النحاة قد نسوا وأهملوا المعنى بالحرص على نظريّة العامل.

و ما يزيدنا تأكيدا على ذلك كثرة الخلاف بين النحاة في كلّ عامل يتصدون لبيانه، فلا تقرأ باب من أبواب النحو، إلا وجدته قد بدأ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو؟ فمثلا يسألون عن عامل النّصب في المفعول فمنهم من قال الفعل أو شبهه، ومنهم من قال بالفاعل وحده، ولكلّ رأيه في ذلك[1].

وفي الأخير ما يمكننا القول: إنّ المتصفّح بكتب تيسير النحو يجد أنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى يشدّد على رفضه لنظريّة العامل لاعتباره أنّها معوّقا من المعوّقات التي تشوب الدّرس النحوي، وعاملا من عوامل تعقيده وبالمقابل من ذلك أعطى الأهميّة البالغة للمعنى في توجيه الحركات الإعرابيّة بدلا من العوامل النحويّة.

2- محاولة شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو"

قدّم الدكتور **شوقي ضيف** كغيره من الباحثين المحدثين عدّة محاولات رغبة منه في تسهيل وتيسير النّحو وتجديده، ذلك أنّه قام بتحقيق كتاب "**الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي** الذي تأثر به الكثير من الباحثين في تيسيرهم للنحو العربي على رأسهم **إبراهيم مصطفى** كما سبق لنا أن وضحنا ذلك.

و أشهر محاولة قام بها الدكتور "**شوقي ضيف**" لتيسير النحو كتابه "**تجديد النحو**" الذي كان في الأصل مجموعة مقترحات علميّة قدّمها الدكتور للمجمّع اللغوي بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين عام 1977م، وتقوم هذه المقترحات على أربعة أسس[2] على النحو الآتي:

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص35-38.

[2] – عبد الله أحمد جاد الكريم: الدرس النحوي في القرن 20، ص177.

الأساس الأوّل: إعادة تنسيق أبواب النحو، ومن المقترحات التي قدّمها في هذا المجال:

1- حذف الأبواب الخاصة بـ "كان" وأخواتها و"كاد" وأخواتها، و"ما" و"لا" لأنّ العاملات عمل "ليس" و"لا" النافية للجنس و"ظنّ" وأخواتها وأعلم وأرى من باب المبتدأ والخبر، ودراستها في أبواب أخرى مناسبة لموضوعها.

2- إلغاء باب التنازع والاشتغال.

الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التقديري والمحلي، ومن المقترحات في هذا المجال:

1- لا يقدر للظرف أو للجر والمجرور متعلّق عام.

2- لا حاجة إلى تقدير "أن" ناصبة للفعل المضارع بعد "فاء" السببيّة بعد "واو" المعيّة، أو "لام" التعليل ... والاكتفاء بأنّ الفعل منصوب.

3- إلغاء تقدير الندبة في العلامات الفرعيّة للإعراب في الأسماء الخمسة والمثنى، وجمع مؤنّث، والممنوع من الصّرف[1].

الأساس الثالث: أن لا تعرب كلمة "مادام" إعرابها لا يفيد شيئا في صحّة نطقها، وهذا يتضح في الاستثناء وأدوات الشرط و"كم" و"لاسيما"، ومن مقترحاته في هذا المجال:

1- نكتفي بالقول بأنّ "ماعدا" و"ماخلا" و"ما حاشا" أدوات استثناء، بعدها مستثنى منصوب.

2- إعراب "غير" في صورة الاستثناء "حالا" في حالة نصبها و"نعتا" في حالة رفعها أو جرّها.

3- إخراج صورة الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء لأنّها من صور القصر.

[1] – ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ط01، عمان:2008، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العامي للنشر و التوزيع، ص234.

4- الاستغناء على إعراب أدوات الشرط وإعراب "كم" الاستفهاميّة والخبريّة.

الأساس الرّابع: وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو، ومن ذلك المفعول المطلق والمفعول معه، والحال، وقد اقترح صاحب المشروع بالإضافة إلى ما سبق:

1- العناية بجداول التصريف والإسناد.

2- العناية بباب إعمال المصادر والمشتقات.

3- العناية بحروف الجر الزائدة.

4- جمع صور الحذف والتقدير في باب واحد.

و سنأخذ على سبيل المثال ما أوردة "**شوقي ضيف**" في بابي "**التنازع والاشتغال**" مع شيء من التفصيل.

فقد عرض الدكتور لرأي النحاة في مسألة التنازع بادئا بسيبويه الذي لم ينشئ مصطلحا للتنازع ولكنّه ذكره تحت عنوان طويل هو باب الفاعلين والمفعولين، اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وعارض اختلاف البصريين والكوفيين في الفعل العامل[1].

كما تعرّض لتوسع النحاة في هذا الباب على غير ما ذكر سيبويه، إذ تكلّموا فيه على الأفعال المتعديّة إلى مفعولين وثلاثة وخلص إلى ترجيح رأي سيبويه في إعمال الفعل الثاني في الاسم رفعا ونصبا وجرا، وأنّه استغنى عن الاسم من الفعل الأوّل لعلم المخاطب به، وأردف قائلا:"**و الواضح ممّا سبق أنّ باب التنازع إنّما هو من افتراضات البصريين والكوفيين و أنّه لا حاجة للنحو في الإبقاء عليه، إذ يعرض صورا من التعبير لا تجري في العربيّة لا هي ولا قواعد الإضمار التي اجتلبت الأمثلة تطبيقا عليها**"[2][3].

[1] – ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ص234-235-253.

[2] – المرجع نفسه: ص253، نقلا عن: محاضرات جلسات الدورة 45، ص410.

[3] – ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى 1984، ص410.

و يفهم من هذا القول على إصرار الدكتور شوقي ضيف إلغاء هذا الباب ظنّا منه أنّه من الأبواب الوهميّة التي أقحمها النحاة في النحو العربي.

كما اعترض في أثناء مناقشة البحث على اعتبار معمول الفعل الأوّل محذوفا، لأنّ حذف الفاعل له مواضع مقرّرة في كتب النحو، ليس من بينها هذا الموضوع، وقد ردّ هذا الرّأي بأنّ حذف الفاعل قال به سيبويه والكسائي، وأنّ المراد بالحذف هنا هو أنّه من المقام، وقد رأت اللجنة أيضا حذف باب "**التنازع**" والاكتفاء بالصّور التي توارد بها الاستعمال في الفصحى، وقد وافق عليه المجلس ثمّ المؤتمر.

أمّا الأصل الذي عقد هذا الباب أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول ويكون من العاملين طالبا للمعمول[1]، ويعلّق الدكتور المخزومي قائلا:"**إنّ هذا الفصل الذي بنوا عليه هذا الباب باطل من أساسه، فليس الفعل عاملا، وليس هو الذي يرفع أو ينصب، لأنّ الرّفع والنّصب وغيرهما عوارض يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعة اللغة**"[2]

و قد قال الدّكتور **مهدي المخزومي** منتقدا تقسيمات النحويين وتفريعاتهم في هذا الباب:"**و إذا أمعنت النّظر في هذه الأقسام، وما بنوا عليها من أحكام، رأيت أنّ تفسيراتهم عقليّة لا أثر فيها لفقه لغوي، أو مراقبة للاستعمالات اللغويّة التي تفرضها ظروف لغويّة خاصّة**"[3].

إضافة إلى الأبواب التي أشار شوقي ضيف إلى حذفها من النحو: حذف الميزان الصرفي، والإعلال، والإبدال، والترخيم، والنّدبة والاستغاثة، كما طالب أيضا بإلغاء التأويل ونظريّة العامل والتمارين غير العلميّة، أمّا بالنسبة لإعادة ترتيب النّحو العربي فقد شملت عنده سبعة عشرة بابا رتبها ترتيبا مغايرا لترتيب النحاة التقليديين ذلك أنّه يرى أنّ تيسير النّحو يتمّ

[1]- المرجع نفسه: ص254.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد و توجيه، ط02، بيروت- لبنان: 1986، دار رائد العربي، ص163.

[3]- المرجع نفسه: ص172.

عن طريق تنسيق أبوابه والاستغناء عن بعض الأبواب الأخرى التي يرى أنّها لا تخدم اللغة ولا الدّرس النّحوي، وأنّها كانت سببا مباشرا أو غير مباشرا في تعقيده[1].

و في الأخير لا يمكن أن ننكر المجهود الذي تفضّل به الدّكتور "**شوقي ضيف**" إلا أنّه لم يلق قبولا من طرف المعارضين لأنّهم يرون أنّ هذه المحاولة لم ترق لأن تكون تجديدا بمعنى الكلمة على عكس البعض الآخر الذي رحّب بها.

3-محاولة مهدي المخزومي:

تعتبر محاولة **مهدي المخزومي** من المحاولات التي تأثرت بما قدّمه **إبراهيم مصطفى** من أفكار لتيسير النحو، ويرى الأستاذ **المخزومي** أنّ التيسير إنّما هو بلورة لموضوعات النحو قصد تيسيره للناشئين لتسهيل استيعابها من المسائل التي واصل **مهدي المخزومي** دراستها وفق أصول **أستاذه صاحب "إحياء النّحو" إبراهيم مصطفى**، ففي دراسته للفعل حاول تفسير حركات الإعراب في الوحدات اللغويّة التي صنّفها ضمن باب الفعل على أساس أنّها دوال على معان لا أثر من آثار العوامل، وقد كان هدفه في كلّ ذلك هو سلب العامل النّحوي قدرته على العمل وتخليص الدّرس النحوي منها، وهذا ما ذهب إليه **إبراهيم مصطفى**[2].

فقد هاجم **المخزومي** نظريّة العامل فهناك من يرى أنّ كتابه هذا محاولة لتخليص النحو العربي من هذه النظريّة الفلسفيّة وإقامة نظريّة لغويّة بديلة لتفسير العربيّة تفسيرا أفضل، وتيسير تعليمها تيسيرا أعظم، كما يرى هذا الأخير أنّه لا بدّ من التخلّص من سيطرة المنهج الفلسفي على الدّرس النّحوي، وطالب بإلغاء التنازع وهذا الاشتغال أيضا واستبدالها بالإلغاء والتعليق، ثمّ دعا إلى إلغاء القياس الذي يقوم على العلل الفلسفيّة، ويبعد عن الواقع، فالقياس[3]:"**الذي**

---

[1] – عبد الله جاد الكريم: الدرس النحوي في القرآن في القرن 20، ص177-178.

[2] – مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد و توجيه، ص16.

[3] – عبد الله أحمد جاد الكريم: الدرس النحوي في القرن 20، ص175-176.

ينبغي إتباعه في دراسة النحو، هو القائم على أساس المشابهة، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب"[1].

و الملاحظ من قول **مهدي المخزومي** أنّه ساند شوقي ضيف في التخلي عن هذا الباب واعتبره باطلا من أساسه وأرجع كلّ الحالات من رفع ونصب إلى الأسلوب وطبيعة اللغة كما قال أيضا **عبّاس حسن:"يعدّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطرابا وتعقيدا وخضوعا لفلسفة عقليّة مثاليّة، وليس قويّة السّند للكلام المأثور الفصيح، بل ربّما مناقضة له"[2]**، وهذا القول يزيد تأكيدا على عدم صلاحيّة هذا الباب في النّحو العربي.

فالتنازع إذا باب متوهّم والأولى أن لا يدرس للنّاشئة البتة ويترك أمره للمتخصصين به ويعالجونه بتمهل حتى يبينوا ما حقيقته والأمثلة المصطنعة فيه.

أمّا في ما يخصّ باب الاشتغال، فقد عرض فيه شوقي ضيف لمفهومه، فهو كلّ اسم متقدّم على فعل عامل في ضمير عائد عليه أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل:**"الكتاب قرأته"** و**"محمَّدُ قبلتُ رأيَهُ"**، كما عرض أحكام الاشتغال التي ذكرها النحاة في كتبهم، وهو يشير إلى تنبه **ابن هشام** في أوضح المسالك إلى أنّ وجه وجوب الرّفع لا يدخل في باب الاشتغال، ذلك أنّ الرّفع متعين سواء ذكر مع الفعل التالي الضمير العائد عليه أم لم يذكر، وعلى هذا فجدير أن يحذف هذا الوجه من كتب الناشئة، وبالمثل ينبغي حذف وجه وجوب النّصب، لأنّ النّصب فيه متعيّن، وأمثلته من صنع النحاة، وإنّما دفعهم إلى ذكر هذين الوجهين في باب الاشتغال أنّهم قاسوه على أبواب الفقه[3]، فقد تعلق النحاة بهذا الباب وبالغوا فيه وسعوا إلى تلفيقه في أبواب النّحو.

---

[1] – المرجع السابق، ص22.

[2] – عباس حسن: النحو الوافي، ص190.

[3] – ياسين أبو الهيجان: مظاهر التجديد، ص257.

و يرى المخزومي أيضا أنّ الدّراسة الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والمعجميّة والدّلاليّة، كلّها موضوعات لغويّة تهدف إلى غاية تطبيقيّة، لذلك يجب أن تتظافر الجهود إلى دراسة مستويات اللغة بكافة فروعها لكي يحدث الإصلاح الشامل للّغة العربيّة، وبالنسبة لعلم النّحو، فإنّه يختصّ بدراسة الجملة، ثمّ قدم المخزومي دراسة مطوّلة وتفصيليّة عن الفعل ثمّ تحدّث عن ما يسمّى "**أسالب التّعبير**" **و**فيه تحدث عن التوكيد وعالجه معالجة تتفق مع الدّرس النّحوي واعتبره من الموضوعات التي حرم منها علم النحو طويلا.

كما تناول أيضا أسلوب النفي وضروبه وأدواته، كذلك الاستفهام وأسلوب الجواب ثم تحدث عن الشرط وعنده أسلوب الشرط جملة واحدة يعبّر بها عن وحدة من الأفكار وليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي، أمّا بالنظر اللغوي عبارة الشرط والجواب جملة واحدة، ثم تناول النداء، وجعل أدوات الوصل في اللغة العربيّة ختام كتابه[1].

و في الأخير يمكن القول بأنّ ما جاء به المخزومي يعتبر محاولة جادة من أجل تيسير النّحو وتخليصه ممّا شابه من التعقيد والقصور، وذلك أنّه حاول تطبيق جلّ معارفه من علوم اللغة الحديثة ومناهجه في مجال الدّرس النّحوي حتى ولم يكن دقيقا كلّ الدّقة.

و بهذا فمجمل القول في حديثنا عن آراء هؤلاء المحدثين ومحاولاتهم في تيسير النحو العربي، والذين أجمعوا على أنّ العامل النّحوي هو سبب في تعقيد النحو العربي وإفساد في أساليبه الفصيحة الواضحة، إذ اعتبروه مشكلة واضحة الأثر في الكثير من تلك الدّراسات اللغويّة التقليديّة.

وقد شاعت نظريّة العامل في النّحو العربي فكانت من أهم الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم فكل عامل –في نظرهم– طالب لغيره وكلّ معمول مطلوب لغيره، وعلى هذه الأسس أخذ النحاة يقرون العلاقات اللفظية بين عناصر التركيب، لكن هذه النظريّة –كغيرها–

[1] – عبد الله أحمد جاد الكريم: الدرس النحوي في القرن 20، ص176.

لاقت من المعارضات الرّافضة بدء بابن مضاء القرطبي الذي وجد ترحيبا ودعما من طرف بعض المحدثين اللذين يرون بالرغم من أنّها أثر من الثقافة اليونانيّة، ومظهر من مظاهر التفكير المنطقي الأرسطي إلا أنّهم ارتأوا أن تكون منهجا تعليميا يقتضي منّا تيسيره ليفيد المتعلّم النّاشئ

المبحث الثالث: العمل النحوي على ضوء النّظر النّقدي:

لا ضير في أن يفترض النحاة بنية مجرّدة تسيّر البنية التركيبيّة المنجزة، وتفسّر الظواهر الإعرابيّة، إذا كانت الغاية هي هدي الناشئة إلى صون الذّين من اللّحن، حفاظا على المستوى الصّوابي للنّاطق العربي ولعلّ هذا ما يفهم من تشبيه النّحويين العامل بالآلة، كقول الرضي:"**...الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب... وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هم المتكلم بآلة الإعراب، إلا أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة، وإن كانت علامة لا علّة**"([1]).

فكأنّهم أرادوا بما وضعوا أن يقتربوا من المتعلمين بما افترضوه من نسبة العمل إلى الألفاظ، ولم يكن يخطر ببالهم أن يجرّوا ألفاظهم على سبيل الحقيقة، وإنّما على سبيل التجوّز.

و قد حاول عبد الرحمان صالح، أن ينأى بهذه الفكرة عن السّياق ليجد لها قرارا مكينا في صلب التفكير العلمي، قوامه حمل الشيء على الشيء أو إجراؤه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو هاهنا البنية التي تجمع الأنواع الكثيرة من الجمل[(2)].

زيدٌ قائمٌ

إنّ زيدًا قائمٌ

[1] – رضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية النحو، دط، بيروت–لبنان: 1995، دار الكتب العلمية، ج01، ص18.

[2] – عبد الرحمان الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، المبرز، دط، الجزائر: 1993، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية، مج02، ص12.

كان زيدٌ قائمًا

حسبتُ زيدًا قائمًا.

قسّموا الزوائد على اليمين عوامل والعناصر المتغيّرة معمولات، فقد وقف النحاة الأوائل على العلل التي أرادها العرب للغتهم، والتزموا بها لتفسير ظاهرة الإعراب في الأساليب العربيّة، فإنّهم جعلوا العامل دالة توضح قصد العرب في كلامهم ليسهل على النّاشئ، في العربيّة التوجّه إلى الحركة اللازمة من جهة، ولكي تكون قواعد اللغة مطردا واسعا يحميها من اللحن والانحلال من جهة أخرى[1]، ومن هنا لا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى أن نغلو في القول، فإن كان الأخذ بهذه النظريّة يسهم في ضبط حركات مفردات اللغة، وتصويب ما يقع فيه اللاحن من الخطأ، دون أن تزيد قواعد العربيّة صعوبة على صعوبة، فهي نظريّة مباركة وإن كان العكس، فقد وجب نفيها عن دائرة النحو وتخليص النّاشئة من إصرها.

و ما من شك أنّ إفراط نحاة العرب في التقيد بالأصول العاملية التي وضعوها طالما كان حائلا دون النقاد إلى خبايا اللغة، إذ تأثرهم بنظريّة العامل، إلى الانصراف عن العديد من المسائل المختصّة بالجملة العربيّة كدراستها دراسة أسلوبيّة، ذلك أنّ مجمل دراستهم تعلّقت بالبحث عن العوامل، فتوسّعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة، واهتمّت كتب النحو بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها[2].

فإذا نظرنا في كتب النحو المشهورة سوف تفاجئنا هذه الظواهر، وهي أنّ الأبواب موسعة بحسب العوامل فحسب، ولما كانت العوامل موجبات للإعراب، فقد بدأت كتب النحو وآثار النحاة وكأنّها لم تدرك من النّحو إلا الإعراب وحده، مع أنّ نظام الجملة تربطه علائق أخرى، وقرائن معنويّة ليس الإعراب إلا واحدة منها فالمتصفح لكتاب **سيبويه** يجد أنّه لا يخلو باب

[1] – بكري عبد الكريم: ابن مضاء و موقفه من أصول النحو العربي، ص108.

[2] – محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، ص181.

من أبوابه من ذكر نظريّة العامل حيث عاب عليه **عليّ النّجدي ناصف** ذلك فبالرّغم من أنّ هذا الكتاب شامل لمادة النّحو، وموفور للعناصر كلّها، إلا أنّ العامل طغى عليه، إذ كان يتعرّض على سبيل المثال إلى معالجة الفاعل والمفعول مثلا لا من حيث دلالتها على الوظائف الخاصة بالجملة، بل من حيث ارتباطهما بعاملهما.

و قد سار على نهجه الكثيرون، منهم **المبرد في كتابه "المقتضب" والزمخشري في كتابه "المفصل" وكذا ابن الحاجب في كتابه "الكافية" والسيوطي في كتابه "الهمع"** وقد أغرقوا في الاعتداء بالعامل النحوي[1].

و بالإضافة إلى ذلك عدول النحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبيّة، فقد أهملوا أيضا جانب المعنى فيها إذ أنّ العامل في نظر المحدثين وعلى رأسهم الأستاذ **إبراهيم مصطفى** سواء في الاسم أو الفعل، كما أنّ **ابن كيسان** كان أكثر وضوحا في بيان أثر المعنى في إيجاب الرّفع أو النّصب أو الجرّ في الألفاظ[2].

و يمكن أن يكون مرد كل ذلك على طغيان الرّوح الفلسفيّة على المنهج اللغوي.

و يقول عبّاس حسن :**"أنّ الحقيقة التي يرومها العاملون في مجال النحو اختفت وراء الجدل الزّائف كما تختفي الدرة وسط كومة من الأصداف المهشمة، وتتوارى الواقع المدرك وراء العلل المتخلية، واستحالت الوسيلة غاية، وانقلب التعليل هدفا مرموقا"**[3].

و كذلك نلاحظ الإغراق في التأويلات والتخريجات البعيدة، أو لواجب قواعدهم ولقياسه وليس حسب ما تكلم بها العرب، إذ لجأوا إلى اصطناع النصوص بقدر ما تمليه تلك العوامل بصرف النظر عن وجودها لغويّا، أو عدم وجودها وتشذيذ لبعض القراءات القرآنيّة، وتعداد الأوجه في العبارة الواحدة، فالرغبة في افتراض العوامل وتقديرها كانت تغلب الروع الديني في

[1] – محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، ص182.

[2] – كريم حسن ناصح الخالدي: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص90-91.

[3] – عباس حسن: اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ط01، مصر: دس، دار المعارف، ص11.

بعض الأحيان، وهذا الاهتمام بالعوامل وحدها أدّى إلى إهمال الملابسات اللغويّة والموقف الخاص بالنص القرآني، إذ أباح ما يجيزه تقدير العوامل على أنّها قراءات وتمحل للأغلاط عذرا بنفيها على سنن الصّواب[1].

و هذا أوقع النحاة في هذا الاضطراب ممّا جعلهم يغوصون في متاهات التقدير والتأويل بما لا يتفق مع وصف اللغة واقعا، فمن ذلك أنّهم صنفوا الجملة العربيّة إلى صنفين:**اسميّة وفعليّة**، وأخضعوا كلّ جملة في العربيّة لهذا التصنيف، وإن كانت غير مصدرة باسم أو فعل، وهي غالبا ما تكون جملا إفصاحيّة لا يقصد منها المتكلّم إخبارا ولا طلبا، كما في القسم والنّداء اللذين يؤولان على تقدير فعل: **أقسم، أنادي**.

و تصبح المسألة أكثر تعقيدا حين يؤدي اختلاف النحاة في تقديراتهم إلى خلاف في تصنيف الجملة فتكون اسميّة حسب تقدير بعضهم وفعليّة حسب تقدير الآخرين[2]

و من أمثلة ذلك ***التقدير الإعرابي*** وتقدير المعمولات المحذوفة:

- حذف ضمير الشأن **(قل هو الله أحد)**[3]. هو ضمير الشأن
- تقدير حذف الخبر
- تقدير حذف المفعول قوله تعالى: **(ربّي يحيي ويميت)**[4]، تقديره ربي يحيي الموتى ويميت الأحياء.
- تخطئة الفصحاء، ورد وكلامهم.
- التقدير الإعرابي والمحلّي (إعرابان صناعيّان)

[1] – محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، ص 187– 201.

[2] – إيمان محمد أمين الكلاني: دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية من خلال كتب معاني القرآن، دراسة تحليلية وصفية، ط01، الأردن–عمان: 2008، دار النشر و التوزيع، ص31.

[3] – الآية 01 من سورة الإخلاص.

[4] – الآية 58 من سورة البقرة.

إذن فنظريّة العامل، منهج قديم قعده القدماء في النّحو العربي، وجعلوا لها جذورا أصليّة فيه، إذ يمكن الاستفادة من بعض قواعده لتعليم النشء العربية، ولكن من المفترض تخليص النّحو من مظاهر التحمل والمغالاة...

تخليص هذا النحو من مظاهر التحمل والمغالاة ... يجب الاهتمام باستقامة اللفظ والمعنى معا، لا التركيز على أحدهما دون الآخر.

و مجمل الحديث ممّا سبق أنّ جلّ هذه المحاولات تعدّ من أهم وجهات النّظر في تناول "**العامل**" في النّحو العربي ففريق يدعو إلى الإلغاء **كابن مضاء القرطبي** المؤسس الأوّل لهذا الرّفض ومن تلاه بعد ذلك من المحدثين، وفريق آخر يدعو إلى إبقائها وفريق آخر وقف على الحياد من ذلك، إذ لم يروا في هذه النظريّة ما يقلق.

بعد دراستنا لنظرية العامل، توصلنا إلى جملة من نتائج، نجملها في النقاط الآتية:

1- نظريّة العامل النّحوي هي عماد النّحو العربي، وأحد أهم فصوله.

2- تعدّد الآراء حول العامل النّحوي جعله ينقسم إلى قسمين، عوامل لفظيّة وأخرى معنويّة.

3- اختلاف البصريّين والكوفيين حول العامل النّحوي شكّل دافعا أكثر للنظر في هذه المسألة.

4- إنّ البصريّين وعلى رأسهم سيبويه يقرّون بالعامل النحوي والذي يراد به ما أوجب آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وليس ملفوظا به مثل الابتداء.

5- من بين القضايا التي اختلف فيها البصريّون والكوفيّون عامل رفع المبتدأ والخبر ورافع الفعل المضارع، وناصب المفعول به، وناصب المستثنى وعامل الجزم وجواب الشرط.

6- تأثير المنطق الأرسطي في النّحو العربي خاصّة بعد القرن الرّابع الهجري.

7- تأثر ابن مضاء القرطبي بالمذهب الظاهري وأثره في بناء القاعدة النّحويّة لديه.

8- أوّل من دعا إلى هدم أسطورة نظريّة العامل ابن مضاء القرطبي في كتابه "الردّ على النحاة" مستندا إلى ما ذهب إليه ابن جنّي أنّ الرّفع والنّصب والجرّ إنّما هو من عمل المتكلّم.

9- رأي المحدثين في نظريّة العامل ومحاولاتهم لتسهيل الدّرس النّحوي وتقريبه لذن القارئ كان مؤيّدا ومعارضا في نفس الوقت، ولكن مهما بلغ رفض بعضهم، إلا أنّ نظريّة العامل تعدّ وتبقى قائمة، وإليها مرجع العلامات الإعرابيّة.

الموضوع	الصّفحة
الإهداء	/
مقدمة	01
مدخل	05
الفصل الأول:	10
المبحث الأول:	11
المبحث الثاني:	15
الفصل الثاني:	26
المبحث الأول:	28
المبحث الثاني:	35
خاتمة	51
قائمة المصادر والمراجع	52
فهرس الموضوعات	57